

الرسائل النادرة

أدب الوزير الماوردي
المعروف بقوانين الوزارة وسياسة الملك

لقاضى القضاة أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي

المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

صاحب كتاب أدب الدنيا والدين والأحكام السلطانية وغيرها

صححه

حسن الهادى حسين

الناشر مكتبة النخاس بالفايزة

الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م

الطبعة الثانية سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الخانجي

الإيداع ٩٤/٩٢٦٦

الترقيم الدولي

I-S-B-N

977-505-095-15

فهرس مطالب الكتاب وفصوله

- ١ كلمة الناشر
- ج ترجمة مؤلف الكتاب
- ٢ مقدمة الكتاب والكلام على خبر الوزارة ووظيفة الوزير
- ٣ مطلب في وجوب تمسك الوزير بالدين والعدل وأنها أساس الملك
- ٤ الكلام على العدل والاحسان وأنها مادة الوزير وضدهما الجور والاساءة
- ٤ مطلب في تفسير العدل في الأقوال وأثره والروية في معاني الكلام
- ٥ الكلام على العدل في الأفعال وتفسيره وأثره في حالتي الرضا والغضب
- ٦ • على الوعد والوعيد وقانون الوزير فيهما
- ٦ • على الغضب وذمه ووجوب تباعد الوزير عنه
- ٧ مطلب ومن نتائج الغضب اللجاج ومساواته له في المعرة والمضرة
- ٧ • في الكلام على الجذ والهزل وأنها ضدان متافران
- ٨ • ومن نتائج الجذ الهيبة وأنها أس السلطنة
- ٨ • في الاسترواح ببعض الهزل للاستعانة على مصاربة الجذ
- ٩ الكلام على الصدق والكذب وأن الأول من لوازم العقل والثاني من غرائز الجهل
- ٩ فصل في الوزارة واشتقاق اسمها من معناها
- ١٠ الكلام على تقسيم الوزارة إلى وزارتي تفويض وتنفيذ وأنها الخ.
- ١٠ الكلام على التنفيذ وأنه أربعة أقسام الأول منها ما صدرت به أوامر الملك
- ١٠ الثاني من أقسام التنفيذ ما اقتضاه رأى الوزير
- ١١ الثالث • • ما صدر عن خلفاء الوزير على الأعمال
- ١٢ الرابع • • تنفيذ أمور الرعايا على ما ألفوه من العادات والمعاملات

- ١٣ الكلام على الدفاع وأنه مهمة الوزير ويشتمل على أربعة أقسام
١٣ القسم الأول منه دفاعه عن الملك من أوليائه
١٣ « الثاني » « المملكة من أعدائها
١٥ « الثالث » « نفسه من أكفائه
١٧ « الرابع » « الرعية من خوف واختلال
١٨ فصل في الكلام على الاقدام وهو من مزايا الوزير وصفاته وينقسم
الى قسمين
١٩ القسم الأول من الاقدام على جلب المنافع
٢٠ « الثاني » « على دفع المضار
٢١ فصل في الحذر وتفسيره والكلام عليه من أربعة وجوه
٢٢ الوجه الأول منه الحذر من الله تعالى وأنه عماد الدين
٢٢ « الثاني » الحذر من السلطان والكلام عليه من ثلاثة أقسام
٢٣ القسم الأول « حذرك بأن لا تعول على الثقة في ادلال واسترسال
٢٣ « الثاني » حذرك في أن تساعد على مطالبه ومحابه
٢٤ « الثالث » حذرك في أن تدب عن نفسه وملكه ما استطعت
٢٥ مطلب في الكلام على حقوق الوزير على السلطان وحقوق السلطان عليه
٢٧ الوجه الثالث من وجوه الحذر الحذر من الزمان وتقلبه
٢٩ « الرابع » « الحذر من أهل الزمان وتقسيم
أطوار الانسان
٣١ فصل في التقليد والعزل وهما من وظائف وزير التفويض والكلام
على التقليد وأنه ضربان
٣٢ الضرب الأول منهما وهو تقليد التقرير ويشتمل على ثلاثة أقسام
٣٣ الضرب الثاني منهما « التدبير ويشتمل على تدبير الأموال
وتدبير الأجناد

- ٣٥ فصل في الكلام على العزل وهو ضربان ما كان من غير سبب
وما كان لسبب
- ٣٧ الكلام على وزارة التنفيذ وهي الثانية وتختص بأربعة قوانين
- ٣٧ الأول من قوانينها السفارة بين الملك وأهل مملكته
- ٣٨ الثاني من قوانينها الرأي والمشورة
- ٤١ الثالث من قوانينها عناية الوزير بالملك
- ٤٢ الرابع من قوانينها حرص الوزير على مصالح الملك
- ٤٣ الكلام على ما بين الوزارتين من الاختلاف في أصل التقليد
- ٤٤ فصل فيما تشترك به الوزارتان من الحقوق والعهود والكلام على
الحقوق وأنها ثمانية
- ٤٦ الكلام على العهود وقد أتى بها المؤلف على سبيل الوصية فصولاً
مسترسلة مقفاة وأنا أذكرها على ترتيبها بمعناها
- ٤٦ وصيته للوزير بالمراقبة لله تعالى في السر ومراقبة سلطانه في خلوته
- ٤٧ " " أن يكون خبيراً بالرعية متطلعاً على أحوالهم
- ٤٧ تحذيره للوزير من الكذب
- ٤٨ وصيته له باختبار أحوال من استكفاه ليعلم عجزه من كفايته
- ٤٨ " " باقتصاره على الأعوان بحسب الحاجة اليهم
- ٤٨ " " بتهديب نفسه وتنزيهاها عن الطمع
- ٤٩ " " على مشاركة الأعمال بنفسه
- ٤٩ " " في وقت الفراغ براحة الجسم واجتماع الخاطر
- ٥٠ " " بخفض جناحه لمن فوقه وتوطئة كنفه لمن هو أدنى منه
- ٥٠ " " بالشكر على النعمة والصبر في الشدة واستدامة مودة مواليه
- بالاحسان اليه وعدوه بالاحتراز منه وأن لا يعول على التهم والظنون

- ٥١ وصيته له باختبار حال من اشتبه أمره عليه والأخذ بالتودد الى الناس
٥١ « « بالمشورة ومن يستشير وما يجب في ذلك
٥٢ « « بكتمان أسرارهم وأن يختار لها من يثق بدينه إن كان لا بد
من الإذاعة
٥٣ أمره له بالتثبت فيما لا يقدر على استدراكه وحثه على المعروف
ما استطاع اليه
٥٣ تحذيره من مدح المتملقين ومداجاة المنافقين
٥٤ وصيته له باحماد السلطان وشكر الرعية والقيام بالاحسان اليهم
٥٥ « « بالصبر على طلب أرباب الحوائج وأن يسعهم بحاله وحثه
على اصطناع المعروف
٥٦ وصيته له بأن يكون قدوة لصلاح الأئمة بصلاح نفسه ويحذره عواقب
الظلم ودعوة المظلوم وابتعاده عن الشهوات وأن لا يكون عبداً لها
٥٧ وصيته له بالحنذر من الزمان والاحتراز من الاغترار به وأن يكون
صلاح عمله ذخره وجميل سيرته أثره
٥٨ وصيته له بأن يكون جميل فعله غنمه في باقي أيامه وقد ختم تلك الوصية
بالحديث المروي في أشراف الساعة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين ، وبعد فما نحن قد اخترنا لك أيها القارئ العزيز هذه الرسالة النفيسة الموسومة بقوانين الوزارة لتكون الحلقة الخامسة من سلسلة الرسائل النادرة التي تنشرها (مكتبة الخانجي) . وما اخترناها إلا لشهرتها وذيوع اسمها في كتب التراجم وموضوعات العلوم . وحسبك أنها من تصنيف امام كبير من أئمة الأدب والبيان ومحقق جليل من شيوخ الحكمة والتشريع ، وأعنى به : أبا الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ، مؤلف (أدب الدنيا والدين) و (الأحكام السلطانية) و (الحاوي) و (الاقتناع) وغير ذلك من أمهات الكتب في الفقه والتفسير والأدب والسياسة . وقد أسميناها (أدب الوزير) لأنها في الواقع فصول رائعة في آداب الوزارة ورسومها وأحكامها وما للوزير وما عليه نحو سلطانه وبلاده ونفسه . وسوف نجد بها متمشية في أسلوبها الرائع ومباحثها الجليلة وفق الخطة التي سار عليها في كتابه الشهير : (الأحكام السلطانية) . فالرسالة إذن تمة مباحث ذلك الامام الجليل في فن السياسة وتدير الملك . وكلا الكتابين مرآة صادقة لتفكير العالم الاسلامي في هذا الفن الجليل الذي أصبح موضع عناية المفكرين من كتاب هذا العصر .

وقد كان لكتابه الأول (الأحكام السلطانية) حظ وافر من عناية

(ب)

الناشر بن فطبع مراراً فى القاهرة وسواها . أما هذه الرسالة فبقيت محرومة
من هذه العناية ولم تطبع قبل هذه الطبعة — فيما نعلم — مع شدة ارتباطها
بالكتاب الأول . وانا لنغبط اليوم إذ تقدم بها لمحبي الكتب والرسائل من
آثار السلف الصالح ويسرنا أن نضيفها إلى مجهود من سبقونا فى نشر
(الاحكام السلطانية) . وقد كان اعتمادنا على نسخة مخطوطة فى دار الكتب
المملوكية ضمن مجموعة من كتب العلامة الشنقيطى والله المسئول أن يمدنا
بالتوفيق وحسن المعونة فيما تصدنا .

عبد العزيز أمين الخانجى

٥ صفر سنة ١٣٤٨



(ج)

ترجمة مؤلف الكتاب

هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري المعروف بالماوردي ولقبه أفضى القضاة . ولد بالبصرة وتوفي في بغداد ودفن فيها في مقبرة باب حرب ، والكتب التي اعتمدنا فيها على هذه الترجمة وهي : (وفيات الأعيان) و (الوافي بالوفيات) و (معجم الأدباء) و (تاريخ أبي الفداء) و (طبقات الشافعية) اتفقت جميعها على أن وفاته كانت عام ٤٥٠ هجرية بعد أن بلغ ستا وثمانين سنة ؛ فيكون ميلاده بناءً على هذا الإجماع سنة ٣٦٤ هجرية .
قطع الماوردي مراحل حياته الطبية الحافلة بجلالات الأعمال في البصرة وبغداد وأعمالهما من الأمصار القريبة . وقد كانت تلك الجهات في ذلك الوقت مسرحاً للفتن والدسائس من الداخل والخارج ، ومقام الخلافة في بغداد من الضعف والوهن وخور العزيمة ، بحيث أصبح الخلفاء آلات مسخرة وأدوات لا قيمة لها بين الترك والديلم . وإليك ما يقوله أبو الفداء في حوادث سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة :

« وفي هذه السنة قبض بهاء الدولة بن عضد الدولة على الطائع لله عبد الكريم وكنيته أبو بكر بن المفضل المطيع لله بن جعفر المقتدر بن المعتضد ابن الموفق بن المتوكل ، بسبب طمع بهاء الدولة في مال الطائع . ولما أراد بهاء الدولة ذلك أرسل إلى الطائع وسأله الإذن ليجدد العهد به فجلس الطائع على كرسي ودخل بعض الديلم كأنه يريد تقبيل يد الخليفة فجنّبه من سريره والخليفة يقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ويستغيث فلا يغاث وحمل الطائع إلى دار بهاء الدولة وأشهد عليه بالخلع » وكان الشريف الرضي حاضراً مهزلة القبض على الطائع وخلعه فبادر بالخروج من دار الخلافة وقال في ذلك أياتاً من جملتها :

(د)

أسميت أرحم من أصبحت أغبطه لقد تقارب بين العز والهون
ومنظر كان بالسراء يضحكني يا قرب ما عاد بالضراء ييكيني
وانك لتقرأ من أخبار ذلك العصر الشئ الكثير عن الفتن بين الشيعة
وأهل السنة .

ففي أوائل حياة الماوردي كانت فتنة القرامطة ومذبحتهم الكبرى
في الكوفة ؛ وفي أواخر أيام صاحب هذه الرسالة كان اشتداد نفوذ
الباطنية وشيوع دعوة الحسن بن الصباح ؛ وفي هذه الآونة كانت دولة
بنى حمدان في حلب و حروبههم و منازعاتهم ؛ وفي هذه الفترة من التاريخ
الاسلامى كانت حكومة الفاطميين في مصر أيام خلافة العزيز بالله ثم الحاكم بأمر الله .
أما في الاندلس فكانت خلافة هشام بن الحكم بن عبد الرحمن الناصر و حروب
المنصور بن أبي عامر و انتصاراته التي شرفت الحكم الاسلامى في تلك الديار .
وقصدنا من هذا الاجمال لحوادث تلك الايام أن ندلك على روح العصر في
الايام التي عاشها الماوردي . ومن أعجب ما يستوقف النظر أن تكون أيام
هذه الفوضى من أخصب العصور الاسلامية في الانتاج الفكرى في العلوم
والفنون والآداب . ولعل السبب في ذلك هو قرب ذلك العهد من النهضة
العلمية الكبرى التي وضع الرشيد والمأمون أساسها في أيام خلافتها الجليلة
الشان ، تلك الأيام التي تعد بحق العصر الذهبي للإسلام .

مضى ذلك العهد الذهبي ، عهد الحركة العلمية الكبرى ، عهد التدوين
و الترجمة ؛ وهبت أعاصير السياسة والخلافات مما لا مجال لسرده في هذه
العجالة . ولكن بقي في أيدي الناس كنوز ذلك العصر ، ومجهودات من
تقدمهم من علماء السلف الصالح . أضف إلى ذلك أن الجامعات الاسلامية الكبرى
في بغداد والقاهرة و قرطبة ونيسابور و بخارى ، كانت لا تزال محتفظة بنشاطها
وجهودها في سبيل نشر العلوم وأنوار الحكمة والآداب العالية .

و فوق كل ما تقدم فإن حكومة آل بويه في بغداد، وحكومة آل حمدان في حلب ودمشق؛ وحكومة الفاطميين في مصر ، وحكومة المنصور بن أبي عامر في الاندلس ؛ كانت حكومات مشهورة - رغم مشا كلها الداخلية - بتعزيد العلوم والفنون وتقريب العلماء من مجالسها والأخذ بأيديهم وتشجيعهم . فلا غرو ولا عجب أن ينبغ في هذا العصر من الفلاسفة والحكماء أمثال : ابن سينا ؛ والحيام ؛ والمعري . ومن النحويين واللغويين أمثال : القاضي أبو سعيد ابن عبدالله السيراقي النحوى مصنف شرح كتاب سيويه ؛ والحسين ابن زكريا اللغوى صاحب كتاب المجمل ، وأبو على الحسن بن احمد ابن عبدالغفار الفارسى صاحب الايضاح والتذكير والمقصود والمدود ، وعثمان بن جنى النحوى الموصلى مصنف اللمع ؛ وأبو نصر اسماعيل بن احمد الجوهري صاحب الصحاح . ومن المحدثين والأئمة أمثال الماوردى « مؤلف الكتاب » ، والصيمرى ، والاسفرائينى ، والقاضى أبو الطيب الطبرى ، وأبو طالب محمد بن غيلان صاحب الأجزاء المعروفة بالغيلانيات ؛ وأبو الحسين أحمد بن محمد القدورى البغدادى الحنفى صاحب المختصر المعروف به ؛ والبيهقى ، والقشيرى ، وابن مخلد الاندلسى . والقاضى أبو بكر بن الباقلانى ، والحافظ أبى نعم صاحب كتاب حلية الأولياء ، والحاكم النيسابورى امام أهل الحديث فى عصره . ومن الأدباء والكتاب أمثال : أبى اسحق ابراهيم الصائى ، والخطيب بن نباتة الفارقى ، والصاحب بن عباد ؛ وابن العميد الكاتب الشهير ، والحاتمى صاحب الرسالة الحاتمية التى بين فيها سرقات المتنبي ، والثعالبي صاحب التصانيف المشهورة . ومن الشعراء المجيدين أمثال : ابى الحسن الأنبارى صاحب المراثية المشهورة التى مطلعها (علو فى الحياة وفى الممات) ؛ وأبى الحسن محمد بن عبدالله السلامى ومييار الديلمى ، والشريف الرضى ، وأبى القاسم بن طباطبا .

كل هؤلاء الأعلام النوابغ كانوا معاصرين للماوردى وحسبنا أن نسرده

(و)

أسماءهم للدلالة على روح ذلك العصر من الوجهة العلمية . وقد ذكرنا لك فيما سبق أن من العوامل التي أدت الى إحياء هذه النهضة تشجيع الحكام للعلماء العاملين، وقد كان للماوردي نصيب كبير من هذا التشجيع وكان عظيم القدر، مقدماً عند السلاطين من آل بويه وعند الخلفاء العباسيين .

وقد ذكر أبو الفداء في حوادث سنة ٤١٩ هـ أنه عندما توفي القادر بالله وجلس في الخلافة ابنه القائم بأمر الله أرسل القائم أبا الحسن الماوردي الى الملك أبي كاليجار فأخذ البيعة عليه القائم وخطب له في بلاده وذكر كذلك في حوادث ٤٤٣ هـ أي قبيل وفاة الماوردي بسبع سنين أنه وقعت الوحشة بين القائم وجلال الدولة على أمر من أمور التقاليد فأرسل القائم أبا الحسن الماوردي يوسطه ولم تنفع وساطته . والحادثان تدلان على ناحية جليلة من نواحي حياة الامام الماوردي من وجهة اتصاله عملياً بالحياة السياسية في عصره ، وتزيد في نظرنا من قيمة كتابيه الأحكام السلطانية وقوانين الوزارة . لأنهما لم يكتبتا الا عن روية ولم يصدرا إلا عن حكمة وتجربة ودراية . ويؤخذ من مقدمة الأحكام السلطانية أنه لم يشرع في كتابته إلا بعد أن عظم قدره وأصبح مقدماً عند السلطان حيث لم يصنفه إلا امثالاً لا مرمه فانه يقول : « ولما كانت الأحكام السلطانية بولاية الامور أحق ؛ وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير ، أفردت لها كتاباً امثلت فيه أمر من لزمت طاعته ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه الخ .. » ولهذه الكلمات قيمتها في دحض تلك الفرية التي ذكرها الصفدي في الوافي بالوفيات وابن خلكان في وفيات الأعيان ونقلها صاحب طبقات الشافعية بتحفظ وتناقص : في أن الامام الماوردي لم يظهر شيئاً من تصانيفه في حياته وإنما جمعها كلها في مكان واحد ولما دنت وفاته قال لشخص يثق اليه : « إن كتي لم أظهرها لأنني لم أجدرية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر فاذا عاينت

(ز)

الموت و وقعت في النزاع فاجعل يدك في يدي فان قبضت عليها وعصرتها فاعلم انه لم يقبل مني شيء منها فاعمد الى الكتب وألقها في دجلة وان بسطت يدي ولم أقبضها فاعلم أنها قبلت وأنى قد ظفرت بما كنت ارجوه من النية الخالصة ، وكان بعد ذلك أن بسط يده فظهر ذلك الانسان كتب الامام .
ولامراء عندي في أن هذا الحديث محتلق فان اماما جليل القدر مثل الماوردي وفي عصر مثل عصر الماوردي ، وقد اشتدت فيه المنافسة بين العلماء والادباء والكتاب ، تربأ به همته العالية أن يفكر في مثل هذا الأمر . وما لنا نذهب بعيداً وهاهي مقدمة كتابه الأحكام السلطانية تدل على أنه ألفه امتثالاً لأمر من لزم طاعته . وقد ذكر الصفدي قبل هذه الحكاية قصة أخرى تدل على أن تصانيف الماوردي كانت معروفة ومشهورة بل تدل على أنه كان ينافس غيره من علماء العصر في التأليف والتصنيف فان الصفدي يقول في الوافي بالوفيات : « وكان القادر قد تقدم الى أربعة من الأئمة في المذاهب الاربعة ليضع له كل واحد مختصراً في الفقه فوضع الماوردي الاقناع ووضع القدوري مختصره ووضع عبد الوهاب المالكي مختصراً ووضع أحد الخنابلة أيضاً مختصراً وعرضت عليه فخرج الخادم إلى الماوردي وقال له . قال لك أمير المؤمنين : حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا . »

ومن مصنفاته تفسير القرآن وسماه النكت (١) . وكتاب الحاوي في الفقه يدخل في عشرين مجلداً (٢) ، والاقناع وقد مر ذكره ، وأدب الدنيا والدين ،

(١) موجود منه نسخة في المكتبة العمومية بميدان بايزيد بالقسطنطينية

(٢) موجود في مجموعة كتب أحمد طلعت بك نسخة كاملة بعض أجزائها من

مخطوطات المائة السادسة وقد آلت تلك المجموعة الى دار الكتب المصرية

(ح)

والاحكام السلطانية (١)؛ وتعجيل النصر وتسهيل الظفر؛ وكتاب في النحو (٢).
وانه لموفق في جميع كتبه لسهولة عبارته وحسن تعبيره وجميل ديباجته
ومازال كتاب أدب الدنيا والدين المقرر للطالعة في المدارس المصرية من أروج
الكتب في عصرنا هذا . وقد أجمع الذين ترجوا حياته أنه كان اماماً ثقة في
الفقه والتفسير ، ورعاً في دينه ، مجاهداً لنفسه مجتهداً لامقلداً . ذكر الصفدي
في (الوافي بالوفيات) أنه كان قد سلك طريقاً في توريث ذوي الارحام
القريب والبعيد سواء جاء اليه كبير من الشافعية فقال له اتبع ولا تتبدع . فقال :
« بل اجتهد ولا أقلد » فانصرف عنه .

ومن كلام الماوردي الدال على دينه ومجاهدته لنفسه : ما ذكره في
كتاب أدب الدنيا والدين ، فقال : « وما أنذرك به من حالي ، اني صنعت
في اليبوع كتاباً جمعبته ما استطعت من كتب الناس ، وأجهدت فيه نفسي ؛
وكررت فيه خاطري حتى اذا تهذب واستكمل ، وكدت أعجب به ؛
وتصورت أني أشد الناس اطلاعاً بعلمه ؛ حضرنى وانا في مجلسى اعرابيان ،
فسألانى عن بيع عقده في البادية ، على شروط تضمنت أربع مسائل لم أعرف
لشيء منها جواباً ، فاطرقت مفكراً ، وبحالى وحالهما معتبراً . فقالا : أما عندك
فيما سألتك جواب ، وأنت زعيم هذه الجماعة ؟ فقلت : لا ، فقالا : إيها لك !..
وانصرفا . ثم أتيا من قد يتقدمه في العلم كثير من أصحابي فسألاه ، فأجابهما
مسرعاً بما أقنعهما ، فانصرفا عنه راضيين بجوابه . حامدين لعلمه . إلى أن
قال : « فكان ذلك زاجر نصيحة ، ونذير عظمة ، نذلل لهما قياد النفس ،
وانخفض لهما جناح العجب » .

(١) أول من غنى بطبعه الموسيو مقس أنقر وطعها مئدة سنة ١٨٥٣ م

سنة ١٢٦٩ هـ .

(٢) قال ياقوت في معجم الادباء : اطاعت عليه وهو في مجلد حجمه الايضاح لأى على الفارسي

(ط)

ومن المسائل البارزة في حياة الماوردي انهامه بالاعتزال . قال ابن الصلاح : هذا الماوردي عفا الله عنه وقد كنت لا أحقق ذلك عليه ، وأتأول له ، وأعتذر عنه في كونه . يورد في تفسيره في الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير ، تفسير أهل السنة وتفسير المعتزلة : غير متعرض لبيان ماهو أحق منها ، ويقول صاحب طبقات الشافعية تعقياً على قول ابن الصلاح : « وأقول لعل تصده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل ، ولهذا يورد من أقوال المشبهة أشياء مثل هذا الإراد ، حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة » إلى أن يقول : « ثم هو ليس معتزلياً مطلقاً فإنه لا يوافقهم في جميع أصولهم مثل خلق القرآن كما دل عليه تفسيره في قوله عز وجل : (وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) وغير ذلك ويوافقهم في القدر وهي البلية التي غلبت على البصريين وعيوا بها قديماً ، إلى هنا ينتهي قول ابن الصلاح وقول صاحب الطبقات في مسألة اعتزال الماوردي . ولعمري إن هذه الأقوال لتدلنا على مزية جليلة من مزايا الإمام الماوردي وترفع بقدره في نظرنا لأنها برهان ساطع على أن الرجل لم يكن رجل علم وأدب فحسب . بل هو فوق ذلك وأفضل من ذلك ، رجل بحث وتحقيق ورجل البحث يطلب الحقيقة . والحقيقة هي ضالته أينما وجدها فليس بضائره أن يجد وجهاً من وجوهها في أصول المعتزلة : وإن يوافقهم عليها وأن يجتهد في غيرها من الحقائق عند أهل السنة ، لأنه كان من أئمة المجتهدين وكبار الباحثين في الحقائق ، شأنه في ذلك شأن جميع العلماء العاملين من رجال السلف الصالح ، طيب الله ثراهم وألهم في نفوس الشباب الناهض من أبناء العروبة حماس الاقتداء بهم

عبد العزيز أمين الخانجي

أَدَبُ الْوَزَرِ لِلْمَأُورِدِيِّ
الْمَعْرُوفُ بِقَوَانِينِ الْوَزَارَةِ وَسِيَّاسَةِ الْمُلْكِ

..... ()
.....

لقاضى القضاة أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى

المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

صاحب كتاب أدب الدنيا والدين والأحكام السلطانية وغيرها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وبه نستعين)

قال الامام ؛ قاضى القضاة أبو الحسن ، على بن محمد بن حبيب
الماوردي رحمه الله تعالى برحمته : الحمد لله على ما هدي وأرشد ، وله الشكر
على ما وفق وسدد . وصلى الله على رسوله الطاهرين ، وأوليائه البررة المنتخبين ،
وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد ؛ فقد التزم الطاعة من دعا اليها ، وفعل الخير
من أرشد اليه ، ولئن كانا في جيلة ذوي الفضل مكرزين ، فما يستغني
الفطن بذكائه عن يقظة منبه ، ولا يكتفي اللبيب بحزمه عن عظة مذكّر ؛
لأن الهوي معترض يخدع بغرامه ؛ ويحتجب بغمامه . وأنت أيها الوزير -
أمدك الله بتوفيقه - في منصب مختلف الاطراف ؛ تدبر غبرك من الرايا
وتدبر بغبرك من الملوك ؛ فأنت سائس مسوس ؛ تقوم بسياسة رعيك
وتنقاد لطاعة سلطانك ، فتجمع بين سطوة مطاع وانقياد مطيع ، فشطر
فكرك جاذب لمن تسوسه ؛ وشطره مجنوب لمن تطيعه وهو أثقل الاقسام
الثلاثة محملاً ، وأصعبها مركباً ، لأن الناس : ما بين سائس ؛ ومسوس ، وجامع
بينهما . ولك هذا الرتبة الجامعة . فأنت تجمع ما اختلف من أحكامها ، وتستكمل
ما تباين من أقسامها ، ويبدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك ، وفسادها
منسوب اليك . تؤاخذ بالاساءة ولا يعتد لك بالاحسان ، تلان لك المبادئ
بالارغاب ؛ وتشدد عليك الغايات بالاعتاب ، مستظها تستكفي اعتداد الاحسان
اليك ؛ وتسلم من غب المؤاخذه لك ، ويلزمك ضدها في حق سلطانك أن
لا يعتدى عليه بصلاح مملكه ، لأنك للصلاح مندوب ، ولا تعتذر اليه من

اختلاله ، لأن الاختلال اليك منسوب . واجعل اعتذارك سعيك واجتهادك ،
 فلسان الفعال انطق من لسان المقال ، لظهور شواهدك ، فان عارضتك الاقدار
 عذرتك القلوب ، وان لم تنطق به الافواه ، لعجز الخلق عن قضاء الحق ،
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يغني حذر عن قدر . وقيل
 في مشور الحكم : توق كل التوقي ولا حارس من الأجل ، وتوكل كل
 التوكل ولا عذر في التغرير ، واطلب كل الطالب ولا تسخط لما جاب المقذور .
 ولأن تكون ان ملكك اختيارك متاركا في زمان السكدر : أولى من أن
 تكون مغالبا للقدر . وقد قيل في مشور الحكم : ما كان عنك معرضا ؛ فلا تكن
 له معرضا . فان دعاك الاضطرار إلى الملابس ، فان للزمان ولا تخاشنه . فقد
 قال بعض الحكماء : من سعادة الانسان أن لا يكون عند فساد الزمان مدبرا
 للزمان ؛ فذامح وقتك ان جار ، وغالطه ان ثار كما قال الشاعر :

فاخط مع الدهر إذا ما خطا واجر مع الدهر كما يجري

والله تعالى يمد بالمعونة من وفقه ، وأرجو أن تكون منهم .
 واعلم أيها الوزير انك مباشر لتدبير ملك له أس . هو الدين المشروع . ونظام .
 هو الحق المتبوع . وقد قيل : منازع الحق غصوم ، فاجعل الدين قائمك ، والحق رائدك ،
 يذلل لك كل صعب ، ويتسهل عليك كل خطب ؛ لأن للدين أنصارا ، وللحق أعوانا ؛
 إن قعدت عنك أجسادهم ؛ لم تقعد عنك قلوبهم . وحسبك أن تكون القلوب
 معك . وقيل لبعض الحكماء : أي الجند أوقى ؟ قال : الدين . قيل : بأي العدد أقوى ؟
 قال : العدل . وللدين سلطان قد انقادت اليه امامته ، واستقرت عليه دعامته ،
 فاجعله ظهيرا لك في أمورك ، وعونا لك على تدبيرك ، تجدد من القلوب خشوعا ،
 ومن النفوس خضوعا ، فما اعتزت بملكك اليه إلا صالت ، ولا تحققت بشعاره
 إلا طالت . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من رجل من
 المسلمين أعظم أجرا من وزير صالح مع امام يطيعه ويأمره بذات الله تعالى »

واجعل الله تعالى عليك في خلواتك رقيباً رغب ورهب : تقودك الرغبة الى طاعته ، وتصدك الرهبة عن معصيته ، ليسلم باطنك من العيوب ، ويخلص سرك من الذنوب . وقد نفسك الى العدل ، ينقد الناس به الى طاعتك ، ويكفوا به عن معصيتك ، ويقتصروا عليه في مطالبتك ؛ فان من جازف في الأخذ جوزف في الطلب ، ومن ناصف نوصف . والعرب تقول في المجازفة من أمثالها : دخل بيتاً ما خرج منه . وقال السيد المسيح : بالمكيال الذي تكيلون يكال لكم وتزادون . وقال الشاعر :

ومن ظن بمن يظهر السوء أنه يجازي بلا سوء فقد ظن منكراً
واعلم أنك لن تستغزر موادك الا بالعدل والاحسان ؛ ولن تستندرها
بمثل الجور والأساءة ؛ لأن العدل استثمار دائم ، والجور استئصال منقطع .
وقد قيل في مشور الحكم : بالعدل والانصاف ، تكون مدة الائتلاف .
وليس يختص العدل بالأموال دون الأقوال والأفعال . فعدلك بالأموال
أن تؤخذ بحققها ، وتدفع الى مستحقها ، لأنك في الحقوق سفير مؤتمن ؛ وكفيل
مرتهن ، عليك غرمها ، ولغيرك غنمها .
وعدلك في الأقوال أن لا تخاطب الفاضل بخطاب المفضول ،
ولا العالم بخطاب الجهول ، وتقف في الحمد والذم على حسب
الأحسان والأساءة ، ليكون ارغابك وارهابك على وفق أسبابهما من غير
سرف ولا تقصير ، فلسانك ميزانك . فاحفظه من رجحان أو نقصان . وقد
قال بعض الحكماء : جعل الله الانسان أفضل الحيوان ، وصير أفضل جارحة
فيه اللسان ، فجعله للضمائر ترجحاناً ، ولما جمعت العقول والبصائر تبياناً ، وبين
الحق والباطل فرقاناً ، ولقد قال الاخنف بن قيس : « النطق مسفرة ، والصمت
مسترة » . والكلام روية تتقدم على المعاني دون الألفاظ ، فكل المعاني الى
رويتك ، وفوض الألفاظ الى بديهتك ، فان ابتكار المعاني خطر ،
والروية في الألفاظ لکن . ولأن يكون الكلام مطبوعاً ، أولى من يكون

مصنوعا . إلا أن يكل الخاطريشوائب المعلوم ، ويكون الكلام مع ذي قدر عظيم ، فيروى في الاختصار ، ففى الاكثر عثار ، يفضى الى ضجر إن استزدل ، والى ملل إن استثقل . وقد قيل : أول العى الاختلاط ، وأسوأ القول الافراط . ولذلك قيل الحصر خير من الهذر ، لأن الحصر يضعف الحجة ، والهذر يثلف المهجة . وقال عبد الحميد : العاقل للسانه عاقل . وقيل فى مشور الحكم : اذا تم العقل نقص الكلام .

وعذلك فى الافعال أن لا تعاقب إلا على ذنب ، ولا تغفو إلا عن إنابة ، ولا يبعثك السخط على اطراح المحاسن . ولا يملك الرضا على العفو عن المساوى . حكى عن سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام أنه قال : اعطيت ما اعطى الناس وما لم يعطوا ؛ وعلبت ما علم الناس وما لم يعلموا . فلم أعط شيئا أفضل من الحق فى الرضا والغضب ، والقصد فى الغنى والفقر ، وخشية الله فى السر والعلانية . وقد قال بعض الحكماء : « من سكرات السلطان الرضا عن بعض من يستوجب السخط ، على بعض من يستوجب الرضا . » وكما لا تستوي الحسنة ولا السيئة ؛ كذلك لا يستوي المحسن والمسيء . وقد قيل : أخبث الناس ، المساوي بين المحاسن والمساوي . فاجتذب بافئالك ما ناسبها ، وقابل بمجازاتك ما أوجبها ، واجعل جزاء الافعال بحسبها من احسان واساءة ، يستوجب بهما ثواب وعقاب ؛ فان لميلك ورضاك حكما سواء ، إن وصلت عليه خرجت عن المجازاة الى التبرع بالصلة ، وأنت فى تبرعك بخير ، وفى مجازاتك مضطر . وقد قال الحسن البصرى : المؤمن لا يحيف على من ييغض ، ولا يأثم فى من يحب . فأما التقريب والابعاد ؛ فيجوز أن يعتبر بالسخط والرضا ؛ اذا لم تحط بهما ذوى الاقدار ؛ وترفع بهما أهل الخول ؛ لأن لك خيارك أن تبتدىء بتقريب من أردت ، وابعاد من كرهت ، اذا سلم رأيك من تقريب نى النقص وابعاد نى الفضل ؛ فتستطر تقريب الناقص وابعاد الفاضل ؛ وان كان التشا كل مركزا فى الغرائز . وقد قال بعض

البلغاء : لا تصطنع من خانته الأصل : ولا تستصحب من فاته العقل : لأن من لا أصل له يغش من حيث ينصح ، ومن لا عقل له : يفسد من حيث يصلح . وذلك مما يعسر توقيه ، ويفوت تداركه وتلافيه ، وليكن وفاؤك بالوعد حتماً ، وبالوعد حزمًا ؛ لأن الوعد حق عليك ؛ والوعد حق لك على غيرك ؛ فكنت فيه على خيارك ، فمن أجل ذلك لم يحز إخلاف الوعد ؛ وإن جاز إخلاف الوعد . وقد قال أحد الشعراء :

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدى

لكن ينبغي أن يقترن بخلف الوعد عذر حتى لا يهون وعيدك ليكون نظام الهيبة به محفوظا ، وقانون السياسة فيه مضبوطا ؛ فأظهره ان خفي لتكون بإخلاف وعيدك معذورا ؛ وبغفوك عنه مشكورا ؛ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما ازداد أحد بالعفو إلا عزاً . وللوعد والوعد شرطان : أحدهما ، أن يكونا مستحقين ما أوجبهما من احسان واساءة ، والثاني أن تقترن بتقديمهما على الثواب والعقاب مصلحة في ترغيب وترهيب ؛ فإن لم تقدم الثواب والعقاب على الوعد والوعد ، كان الوعد تقصيرا والوعد عجزاً . وقد قال بعض الحكماء : الوعد مرض المعروف ، والانجاز برؤه ، والمطل تلفه . وقال بعض البلغاء : إذا احسن القول فاحسن الفعل ، ليجمع لك مزية اللسان وثمره الاحسان ، فانك لا تخلو في خلفه من ذنب تكتسبه أو عجز تلتزمه . وليكن فعلك أكثر من قولك ، فإن زيادة القول على الفعل دناءة قوشين ، وزيادة الفعل على القول مكرمة وزين ، ولا تجعل لغضبك سلطانا على نفسك ، يخرجك من الاعتدال الى الاختلاف ؛ فان يسلم بالغضب رأي من زلل ، وكلام من خطل ، لأن ثورته طيش معر ، ونفرتة بطش مضر ، لأنه يخرج عن التأديب الى الانتقام ، وعن التقويم الى الاصطلام . ولذلك قيل : أول الغضب جنون ، وآخره ندم . وقال ابن عباس : لم يمل الى الغضب إلا من اعياه سلطان الحجة . وقال بعض السلف

إياك وعزة الغضب ، فانها تفضى بك الى ذل الاعتذار . وقال بعض الحكماء :
 من كثر شططه كثر غلظه . وقال بعض الشعراء :
 ولم أر للأعداء حين اختبرتهم عدواً لعقل المرء أعدى من الغضب
 وليكن غضبك تغاضبا ، تملك به عزمك ، وتقوم به خصمك . فاسلم
 من جور غضبك وتقف على اعتدال تغاضبك . فقد قيل في بعض صحف
 بنى اسرائيل : اذا كان الرجل ذا غضب تواترت عليه الوضائع ؛
 فكما اشتد غضبه ازداد بلاء . وقال بعض الحكماء : الغضب يصدى
 العقل . وكتب كسرى ابرويز الى ابنه شيرويه : إن كثرة منك تسفك دما ،
 وإن أخرى منك تحقن دما ، وإن نفاذ أمرك مع ظهور كلامك ؛ فاحترس في
 غضبك من قولك أن يخطئ ، ومن لونك أن يتغير ، ومن جسدك أن يخف ؛
 فان الملوك تعاقب قدرة ، وتعفو حلما . وقد يقترن بالغضب لجأج يساويه في
 معرفته ، ويشاركه في مضرته ؛ لأن اللجأج التزام الخطأ وإطراح الثواب . فدع
 عنك لجأج الألد الخصم ، وتجنب عواقب النذل القدم ، وتابع الرأى فيما
 اقتضاه ، فلن يقبج بك العدو الى بعد لجأجك ، ولأن تنفع بالرأى أولى
 من أن تستعز باللجأج . وقد قال بعض الحكماء : من استعان بالرأى ملك ،
 ومن كابد الأُمور هلك . وقال ابن المقفع : دع اللجأج فانه يكسر عزائم العقول .
 وقيل في مشور الحكم : الظفر لمن احتج لا لمن لج . وقيل فيه : اللجأج يدخل
 فيما ليس منه خروج .

واعلم أن الجد والهزل ضدان متنافران ؛ لأن الجد من قواعد الحق
 الباعث على الصلاح . والهزل من مرجح الباطل الداعى الى الفساد ؛ فصار
 فرق ما بين الجد والهزل ، هو فرق ما بين الحق والباطل ؛ وتنافر الاضداد
 يمنع من الجمع بينهما . فاذا انفردت باحدهما كنت للآخر تاركا . وقد قيل الحق
 مفروض ، والباطل مفروض . وقال على كرم الله وجهه : العقل حسام قاطع
 والحلم غطاء سابغ ، فقاتل هواك بعقلك ، واستر خلل خلقك بحلمك ، واستعمل

الجد ينقد إليك الحق ، ويفارقك الباطل ، ولا تعدل الى الهزل فيتبعك الباطل ، وينافرك الحق. ولقلما اثلثت هبة الجبد وتكاملت هبة الهازل، والهبة أس السلطنة. وحكى عمرو بن مرة أن رجلا من قريش قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : لن لنا ، فقد ملأت قلوبنا هيبة ، فقال أفي ذلك ظلم ؟ قال : لا. قال : فزادني الله في صدوركم مهابة. وقال حكيم الهند : ليكن فيك مع طلاقك تشدد ، كيلا يجترأ عليك بالطلاق ، وينفر منك بالتشدد ؛ فاما الهزل فيكون من سخف أو بطر يحل عنهما من ساس الرعايا ، ودبر الممالك . قال بزرجمهر : الهزل آفة الجد ، والكذب عدو الصدق ، والجور مفسدة الملك . وقال ملك الهند للاسكندر ، وقد دخل بلاده : ما علامة دوام الملك ؟ قال : الجد في كل الامور . قال : فما علامة زواله ؟ قال : الهزل فيه . وقد قيل : من أبطرت النعمة وقره زوالها . وليس الكبر والعنف جدا ، ولا التواضع واللطف هزلا ؛ وربما تداست هذه الاخلاق بغلبة الهوى ونازع الفطرة ، فخرج صاحبها بالجد كبيرا وعنفا ، ليكون بهيبة الجبد أحق ، ومن سخف الهزل ابعد ؛ وهذا غير محسوس ، لأن الكبر والتواضع من شيم النفوس كالسخاء والبخل والجد والهزل من أفعالها كالحق والباطل ؛ فتباعدا في السبب واختلفا في المسبب . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اذا أراد الله بعبد خيرا جعل له واعتظا من نفسه » . وقيل في منشور الحكم : اذا عرفت نفسك لم يضرك ما قيل فيك .

وربما استكبد الجد خاطر المجد ، فاستروح ببعض الهزل ليستعين به على مصابرة الجد . فقد قيل في منشور الحكم : الهم قيد الحواس . وحكى عن أبي الدرداء أنه قال : اني لآستجيم نفسي بالشيء من الباطل ، ليكون أقوى لها على الحق . وقيل في منشور الحكم : ما أكثر من نهى فأغرى ، فلا بأس أن يستسر منه في زمان راحته ، وأوقات خلوته ، بمقدار دوائه من دائه ، فان السكال ملال ، وليس للبلول حزم ولا عزم . وليكن فيما

يتعلل به من الهزل محافظاً على دينه وصيانة مروءته ، ويخرج هذا القدر عن حكم ماذم من الهزل ، لانه عون على ما يحمد من الجد . كما قال الشاعر :

أفد طبعك المكدود بالجدراحة يحجم وعله بشيء من المرح
ولكن إذا أعطيته المرح فيمكن بمقدار ما يعطى الطعام من المالح
وكما تنافر الجد والهزل ، كذلك تنافر الصدق والكذب ، ضدان متنافران تحتلف عليهما ، وتفترق نتائجهما . فالصدق من لوازم العقل ، وهو أس الدين ؛ وقوام الحق . والكذب من غرائز الجهل ، وهو زور يقترن بغرور ، ان التبتست أو ائله انتهكت أو اخره ، وان جر التباسه نفعاً ، عاد انتماكه ضرراً ، فلم يسلم من معرة زور ، ومضرة غرور . وقد روى عقبه ابن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أعظم الخطايا اللسان الكذوب » وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لان يضغى الصدق - وقلبا يفعل - أحب إلى من أن يرفعنى الكذب - وقلبا يفعل - . ووجدت لاسيمان بن داود عليهما الصلاة والسلام فى سفر حكيمته انه قال : الذى يلج بالكذب يرعى الرياح . وهذا من أوضح الامثال بياناً وبياناً .

فصل

(فى معنى الوزارة)

واذا مضت هذه الفصول فى مقدمات الوزارة فاسمها مشتق من معناها . واختاف فيه على ثلاثة أوجه ، أحدها : انه من الوزر وهو الثقل ، لأنه يحمل عن الملك أثقاله . والثانى : انه مشتق من الأزر وهو الظهر ، لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره . والثالث . أنه مشتق من الوزر وهو الملبأ ومنه قوله تعالى : (كلا لا وزر) أى لا ملبأ . لأن الملك يلبأ إلى رأيه ومعوته ، لان عليه مدار السياسة واليه تفوض الاموال . وقد قال بعض ملوك الفرس : الوزراء ساسة الاعمال ، وحازة الاموال .

وإذا كان كذلك فالوزارة ضربان : وزارة تفويض تجمع بين كفايتي السيف والقلم . ووزارة تنفيذ : تختص بالرأى والحزم . ولكل واحدة منهما حقوق وشروط .

فأما وزارة التفويض الجامعة بين كفايتي السيف والقلم ، فهي أعم نظراً ، وأنفذ أمراً . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خلق الله الدنيا للسيف والقلم ، وجعل السيف تحت القلم » . وهذه الوزارة هي الاستيلاء على التدبير ، والعقد ، والحل ، والتقليد ، والعزل ، فاما العقد ، فيشتمل على شرطين : تنفيذ واقدام ، وأما الحل فيشتمل على شرطين : دفاع وحذر ، فصار الحل والعقد هنا أحد شرطي هذه الوزارة يشتملان على أربعة شروط : تنفيذ ، ودفاع ، واقدام ، وحذر . ولكل شرط منها فصل يشتمل على فصول .

فاما الفصل الاول ، وهو التنفيذ . فهو أس الوزارة ، وقاعدة النيابة ، وهو الأخص بكفاية القلم في مصالح الملك واستقامة الأعمال ، ويشتمل على أربعة أقسام : أحدها تنفيذ ما صدرت به أوامر الملك ، فعلى الوزير فيها حقان : أحدهما أن يتصفحها من زلل في ابتدائها ، ويحرسها من خلل في أثنائها ، ليرده عن زللها باللطف ، ويقوى عزمه على صوابها بالاحكام . وقد قال افلاطون : أول رياضة الوزير أن يتأمل أخلاق الملك ومعاملته ، فان كانت شديدة فظة . عامل الناس بدونها ، وان كانت لينتة مطلقة عاملهم بأقوى منها . ليقرب من العدل في سعيه ، والثاني تعجيل امضاءها للوقت المقدر لها ، حتى لا يقف فيوحش ، لأن وقوف أوامره يوحش . وهو مندوب للتنفيذ دون الوقوف . وقد قال حكيم الهند : العجلة في الأمر خرق ، وأخرق من ذلك التفريط في الأمر بعد القدرة عليه . وقال بعض حكماء العرب : كم من عزيز أذله خرقه ! ومن ذليل أعزه خلقه ، ودرك هذا التقليد عائد على الملك دون الوزير .

والقسم الثاني تنفيذ ما اقتضاه رأي الوزير من تدبير المملكة فعليها في امضاءه حقان : أحدهما أن يراعى أولى الأمور في اجتهاده وأصوبها في رأيه ، لانه مندوب

لا صلحها ومأخوذ بأصوبها . والثاني أن يطالع الملك به ان جل ، ويجوز أن يطوبه عنه ان قل ، ليخرج عن الاستبداد المنفر ، ويسلم من الحقد المؤثر . وقد قال حكيم الهند: الاحقاد مؤثرة ، حيث كانت ، وأخوفها ما كان في أنفس الملوك ، لانهم يدينون بالانتقام ، وپرون الطلب بالوزر مكرمة وغفرا ، فان عارضه الملك في رأيه بعد المطالعة به لم يستوحش من معارضته لانه ملك مستنيب ، وظان مستريب ، وقابل بين رأيه ومعارضته فيه ، واستوضح منه أسباب المعارضة بلطف ، ان خفيت . فقد قيل : الكلام اللين مصائد القلوب ، فان وضع صوابها ، توقف عن رأيه وشكره على استدراك زلله ، وتلافي خلله ، وقد من عليه إذ صفح ولم يؤنب ، وان كان الصواب مع الوزير تلتطف في ايضاح صوابه ، وكشف علله وأسبابه ، فان ساعده على امضائه أمضاه ، وكان درك تنفيذه عائدا على الوزير دون الملك ، وان لم يساعده عليه توقف عنه انقيادا لطاعته . فقد قال بعض السلف : من ضن بعرضه فليدع المرء . وقال : خل الطريق لمن لا يفيق ، ويكون درك وقوفه عائدا على الملك دون الوزير .

والقسم الثالث تنفيذ ما صدر عن خلفائه على الاعمال التي فوضها إلى آرائهم ، ووكلاها إلى اجتهادهم ، فان تفردوا بتنفيذها أمضاها لهم ، ولم يتعقبها ما لم يتحقق زللهم فيها . وكان درك تنفيذها عائدا على العمال دون الوزير ، وان وقفوها على تنفيذ الوزير ، فعليه في تنفيذها حقان : أحدهما أن يستكشف عن اسبابها ليعلم خطأها من صوابها : والثاني تقوية أيديهم ونفي الارتياب عنهم ، فان ظهور الارتياب يخنيهم . وقد قال حكيم الفرس : ليس أحد أبعد من الخير من اثنين منزلتهما واحدة ، وعللها مختلفة ، أحدهما من لا يثق بأحد ، والثاني من لا يثق به أحد ، فان نفذها لهم حين لم يتحقق زللهم فيها ، كان درك تنفيذها عائدا على العمال دون الوزير ، وإن وقفها كان درك وقوفها عائدا على الوزير دون العمال .

والقسم الرابع تنفيذ أمور الرعايا على ما ألفوه من عادات ومعاملات، واختلفوا فيها حتى اختلفوا بها ؛ لأن الناس مجبولون على الحاجة الى أنواع لا يقدر الواحد أن يقوم بجميعها ، فخولف بين هممهم لينفرد كل قوم بنوع منها ؛ فإختلفوا بها فيقوم الزراع بمزارعهم ؛ ويتشاغل الصناع بصنائعهم . ويتوفر التجار على متاجرهم . وقد قال حمير الملك لوزيره : الناس أربع طبقات طبقة للفروسية ألحقهم بالشرف ، وطبقة لاقامة الديانة ألحقهم بالكفاية ، وطبقة للزراعة والعمارة أجرهم على الانصاف ، وطبقة للهن لا تخلصهم من الاحسان . وعليه في تنفيذها لهم حقان : أحدهما أن لا يعارض صنفا منهم في مطلبه ؛ والثاني ان لا يشاركه في مكسبه . وربما كان للسلطان رأي في الاستئثار من أحد الاصناف فينقل اليه من لا يألفه فيختل النظام بهم فيما نقلوا عنه وفيما نقلوا اليه . لأن تمييزهم بالهام الطباع اعدل في ائتلافهم من التصنع لها ، وربما ضن السلطان عليهم بمكاسبهم فتعرض لها اوشاركهم فيها ، فاتجر مع التجار ، وزرع مع الزراع ، وهذا وهن في حقوق السياسة ، وقدح في شروط الرياسة من وجهين : أحدهما أنه اذا تعرض لأمر قصرت فيه يد من عداه ، فان تورك عليه لم ينهض به ، وان شورك فيه ضاق على أهله . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ماعدل وال اتجر في رعيته » . والثاني ان الملوك أشرف الناس منصبا ، فقصوا بمواد السلطنة لأنها أشرف المواد مكسبا ، فان زاحموا العامة في درك مكاسبهم أو هنوا الرعايا بسوء الممالك ، وعاد وهنهم عليها فاختلف نظامها ، واعتل مرامها . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا اتجر الراعي اهملت الرعية » . وقال بعض الحكماء : اذا لم يكن في سلطان الملك سرور الرعية ، كان ملكه ظلما . وكتب حكيم الروم الى الاسكندر : أي ملك تطلعت نفسه الى المحقرات فالموت اكرم له .

فصل

(الدفاع بهمة الوزير)

فاما الفصل الثانى وهو الدفاع . ويشتمل الدفاع على اربعة اقسام :
أحدها الدفاع عن الملك من الأولياء ، والثانى الدفاع عن المملكة من
الاعداء ، والثالث دفاع الوزير عن نفسه من الأكفاء ، والرابع دفاعه
عن الرعية من خوف واختلال .

فاما القسم الاول فى دفاعه عن الملك من أوليائه فيكون بثلاثة اسباب :
أحدها أن يقودهم الى طاعته بالرغبة ؛ ويكفهم عن معصيته بالرهبة ؛ فان
الرغبة والرهبة إذا تواليا على النفس ذلت لها وانقادت خوفا وطمعا ، وبهما
تعبد الله الخلق فى وعد الله وعيده : والثانى أن يقوم بكفائتهم حتى لا ينفروا
بالقوة أو يتفرقوا بالضعف ، وكلاهما قدح فى الملك لأنهم بالقوة اعداء مسيطون ،
وبالضعف عجزة مستبدلون . وثبات الملك يكون بان تكون القوة للسلطان
ليصير قاهراً لهم ، ولا تكون القوة لهم فيصير مقهوراً بهم . بلغ المأمون أن
الجند بخراسان شغبوا ونهبوا فكتب الى عاملها : لو عدلت لم يشغبوا ، ولو قويت
لم ينهبوا : والثالث أن يحفظهم من الاغواء ، ويحرسهم من الاغراء ، وذلك
بأمرين : احدهما بالبحث عن اخبارهم حتى يعلم سليمهم من سقيمهم : والثانى
بابعاد المفسدين عنهم حتى لا يتعدى اليهم فسادهم ، فان الكف بحسب
الكشف ، والمهل زائع أو رائع ولاخير فى واحد منهما لضلال الزائع ومخاتلة
الرائع . وقد قيل فى منشور الحكم : من علامة بقاء الدولة قلة الغفلة .

والقسم الثانى فى دفاعه عن المملكة من اعدائها ؛ واعداء الملك من انفراد
بملك أو امتنع بقوة . وهم ثلاثة اصناف : اكفاء مائلون ، وعظماء متقدمون ، وناجمة
متنافسون . فاما الاكفاء المائلون فيدفعون بالمقاربة والمسالمة . وأما العظماء
المتقدمون فيدفعون بالملاطفة والملاينة . وأما الناجمة المنافسون فيدفعون

بالسطوة والمخاشنة. فان اختلاف الرتب يوجب تباين اهلها وتنافي احوالها. فان
 انقاد للأعلى انقاد له الأدنى، يدين بما دان. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: كما تدين
 تدان. وأن ناكر نوكر وكان على وجل من سطوة العالی ومنافرة الدانی. وقد
 قال بعض الحكماء: من قلت تجربته خدع، ومن قلت مبالاته صرع. وان استغنى
 عن محاربة احدى كفه عنها وهول بها، ولم يخرق حجاب الهیة؛ ولم يقطع اسباب
 المراقبة؛ ليحظى بأربعة اشیاء: دعة المسائلة، والأمن من خطر المناجزة، وبقاء
 الاموال، وراحة الاجناد. وقد قالت القدماء: خذ بالاناة ما استقامت لك، واقبل
 العافية ما وهبت لك، ولا تعجل الى مناجزة العدو ما وجدت الى الحيلة سبيلا،
 ولا تسأمن من مطاول لعدوك، فان لك في الابطاء انتظاراً لفرصة، وظفراً بعورة،
 وتوق طلب الظفر باللقاء، فانه لا يكاد ينال الا بالاختار. ولتكن الرغبة منك
 في طاعة عدوك لك آثر عندك من الغنيمة، تصب به سلامة أصحابك ورعيتك.
 وقد قال علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه: خذ على عدوك بالفضل، فانه أحد
 الظفرين. وإن دعت الضرورة الى المناجزة بعد الاعتذار والانهذار، أيقظ لها عزمه
 واستعمل فيها حزمه؛ واقدم عليها بعد الاستخارة متبعاً للدين، ومستعملاً للعدل.
 فلن يعدل عنهما الا باغ مصروع، وقد قال بعض الحكماء: من سل سيف البغي
 اغمد في رأسه، ومن أسس اساس السوء اسسه على نفسه. وليكن الحذر
 جنته، والاستظهار عدته، وقد قال حكيم الفرس: احذر التفريط في الأمور
 اتكالا على القدر، فان لكل قدرسيا يجري اليه؛ فسبب النجاح العمل، وسبب
 الخيبة التفريط، وكان يقال: تفكر قبل أن تعزم، وتبين قبل أن تهجم، وشاور
 قبل أن تقدم. واذا وضعت الحرب اوزارها على ظهر وغلبة صفح وتألف.
 فقد كتب حكيم الروم الى الاسكندر: اذا ظهرت الغلبة على قوم فضع مع اوزار
 الحرب الغضب، لأنهم في الحال الأولى اعداء، وهم في هذه الحال حول،
 فابذلهم بالغضب رحمة، وبالأذى احساناً.

والقسم الثالث في دفاع الوزير عن نفسه من الكفائه ، فتكون بعد استصلاح الطرفين الاعلى وهو الملك ، والادنى وهم الاعوان . والكفاؤه ثلاثة : واطر ، وموتور ، ومنافس .

فاما الواطر : فقد بدا بشرته ، وجاهر بعداوته ؛ وكلاهما بنى منه يؤنس بالنصر عليه ، وقد قال سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام : سهم الظالم يرجع عليه ، لأن عقوبته تسرع اليه ، وقد قال بعض الحكماء : من فعل الخير فبنفسه بدأ ، ومن فعل الشر فعلى نفسه جنى . ولك في بره حقان حق في مقابلته على ما قدم من بره ، وحق في استدفاع ما جاهر به من عداوته ، فاما حقك في المكافحة فان عفوت عنها كنت بالفضل جدرا ؛ وإن قابلت عليها كنت في المكافحة معذورا . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من أراد أن يشرف الله له البنيان ، وأن يرفع له الدرجات يوم القيامة ؛ فليعف عن ظله ، ويصل من قطعه ، وليعظم من حرمه ، وليعلم عن جهل عليه ، وقال المتنصر : لذة العفو أطيب من لذة التشني ، لأن لذة العفو يتبعها الحمد ، ولذة التشني يعقبها الندم ، قال الشاعر :

وليس اعتذاري من قبيح بنافع اذا قيل لي يوما وصدق قائله

فانك تلقى فاعل الشر نادما عليه ولم يندم على الخير فاعله

وأما حقك في استدفاع عداوته ، فقد أيقظك بمجاهرته ، واوهن كيده بمظاهرته . وقد قيل في منشور الحكم : اوهن الأعداء كيذا أظهرهم بعداوته ؛ فاحذر بادرتهم وادفع عداوتهم . ودفعها مختلف باختلاف طباعه في اثباته الرغبة أو تقويمها بالرغبة . وقد قال لقمان لابنه : يا بني اعتزل الشريعتك فان الشر للشر خلق . وقد قيل في الصحف الأولى : الشرير شره عليه . وقال الحسن بن سهل وحدث الفهلمان : ثلاثة لا يصاح سادهن بشيء من الخيل : العداوة بين الاقارب ، وتحاسد الاكفاء ، والركاكة في الملوك . وثلاثة لا يستفسد صلاحهن بنوع من المكر : العبادة في العلماء ، والقنوع في المستبصرين ، والسخاء في ذوى الاقدار . وثلاثة لا يشبع منهم : الحياة والمال والعافية .

وأما الموتور : فقد بودى بالاساءة فصبر . وجوهر بالعداوة فأخفاها .
 فله ترة مظلوم ووثبة محتلس ، فتوقى ترة ظلامته بالاستعطاف ، وتتوقى وثبة
 مخالسته بالاحتراز . وقد روى مجالد عن الشعبي عن ابن عباس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والمشاركة فانها تدفن الغره وتظهر العره » . وقد
 قيل في امثال الحكم : ثلاثة القليل منها كثير ، النار والعداوة والمرض . قال الشاعر :

فلا تأمن الدهر حرأ ظلمته فما ليل مظلوم كريم بنائم

وأما المنافس فهو طالب رتبة إن نال منها سداداً من عوز يأسر ، وإن ضويق
 فيها نافر ، فارخ له عنان الأمل ، واخفض جناح منافسته بالاستنابته والعمل . لتدفعه
 بالمياسرة عن المنافسة ، وغالط به الايام فان الساعات تهدم الاعمار . وقد قيل في
 منشور الحكم : المراء بساعاته ، والدهر في مساعاته . ولا تجعل له فراغا يتشاغل فيه
 بمساءتك ، ويجعلك عذراً في السعى على منزلتك ، فان المضطر جسور . فان ساق
 القضاء اليه حظا كنت له مصطنعاً يرعى لك حقوق الاصطناع . فقد قيل : من
 علامة الاقبال اصطناع الرجال . وقال بعض الحكماء : اصطنع الخير عند امكانه ؛
 يبق لك حمده بعد زوال ايامه ؛ واحسن والدولة لك يحسن اليك والدولة عليك ،
 واجعل زمان رخائك عدة لزمان بلائك . وان صده القضاء عن ارادته وحجزه
 القدر عن طلبته ، كفيت ماخفته وقد أحسنت . ووصلت الى ما اردته ، وقد أجمت .
 فقد قيل في منشور الحكم : الحوائج تطلب بالعناء ، وتدرك بالقضاء ، ثم قد أوجبت
 باحسانك شكراً ؛ واقت باجمامك عذراً ؛ اجتذبت بهما قياد منافسك الى طاعتك ،
 وصرفته بهما عن التعرض لمنافستك ، فسيجعلك قبله رجاءه إذ لم يحظ بخير
 الا منك ، ولم يقض من زمانه وطرا الا بك . وقد قيل في منشور الحكم : من
 استصلح الاضداد بلغ المراد . وقد قيل في منشور الحكم : قيل لبعض الحكماء ما النبل ؟
 قال مؤاخاة الاكفاء ، ومداهنة الأعداء . وربما تعرض لعداوتك من قصر عن
 رتبة منافستك ؛ فاعطه من رجائه طرفاً ، واقبض من زمامه طرفاً ، واختبرها فيه
 فستقف به الغاية على صلاح أو فساد ، فان صلح سوعد ، وان فسد توعد وقد

قال ازديشير بن مالك: احذروا صولة الكريم اذا جاع: واللثم اذا شبع. وقد قيل في مشور الحكم: علة المعاداة قلة المبالاة. وقال سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام لابنه: لا تستكثر أن يكون لك الف صديق فالألف قليل، ولا تستقل أن يكون لك عدو واحد فالواحد كثير. والسلامة من الزمان واهله من كذب الأمانى، فأقلل ولا تستكثر: فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لولا ما يصب ابن آدم من الدنيا إلا الأمان والسلامة لكفى بهما داء قاتلا». وقيل في مشور الحكم: الناس عون على الصبر. وقال ابراهيم بن المهدي:

وللنفوس وان كانت على وجل من المنية آمال تقويها
فالمرء يبسطها والدهر يقبضها والنفس تنشرها والموت يطويها
والقسم الرابع: في الدفاع عن الرعية من خوف واختلال من نتائج الإهمال، وكلاهما من سوء السيرة وفساد السياسة لتردهما بين تفريط وإفراط، وخروجهما عن العدل إلى تقصير أو اسراف، وهم قوام الملك المستمد وذخيرة المستعد ان أهملوا ففسدوا وأفسدوا، وان حيف عليهم هلكوا وأهلكوا، فلن يستقيم ملك فسدت فيه أحوال الرعايا، لأنه منهم بمنزلة الرأس من الجسد لا ينهض إلا بقونه ولا يستقل إلا بمعونه، وعليك لهم ثلاثة حقوق: أحدها أن تعينهم على صلاح معاشهم، ووفور مكاسبهم، لتوفر بهم موادك وتعمر بهم بلادك. وقد روى عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خير الناس أنفعهم للناس». وقال وهب بن منبه: ان أحسن الناس عيشا من حسن عيش الناس في عيشه: والثاني أن تقتصر منهم على حقوقك وتحملهم فيها على انصافك، ليكونوا على الاستكثار أحرص وفي الطاعة أخلص، وقد قيل: من خاف اساءتك اعتقد مساءتك. ولا تكلمهم في مقادير الحقوق إلى غيرك فيكونوا له أرجأ وعليه أحنأ. فقد قيل في سالف الحكم: انما يستخرج ما عند الرعية ولا تها، وما عند الجند قاذنها، وما في الدين والتأويل علماءه: والثالث أن

(٢٢ ق)

تحوطهم بكف الاذى ومنع الايدي الغالبة منهم، لتكون لهم كالأب الرؤوف، ويكونوا لك كالاولاد البررة؛ فانك كافل مسترعى ومستول مؤاخذ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته». فله عليك فيهم حق، وللسلطان عليك فيهم تبعه، فاغتنم بهم شكر احسانك، وجمل بهم آثار سلطانتك، فان الدنيا ظل الغمام وحلم النيام، وقد قيل: من الدنيا على الدنيا دليل. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سيل». وقيل في مشور الحكم: عود الحياة في كل يوم يعتصر، وقال بعض الحكماء: كل يوم يسوق إلى غده، وكل امرئ مأخوذ بجناية لسانه ويده، فاغتنم غفلة الزمان، واتهز فرصة الامكان، وخذ من نفسك لنفسك، ونزود من يومك لغدك. وكتب حكيم الروم إلى الاسكندر: لا تكلب على الدنيا فانك قليل البقاء فيها. ومن أحكم ما قيل في هذا المعنى قول الشاعر:

هو ملك بالعيش مقرونة فما تقطع العيش إلا بهم

وحلوة دنياك مسمومة فما تأكل الشهد إلا بسم

إذا تم أمر بدا نقصه توقع زوالا إذا قيل تم

ولما تاب الله تعالى على سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام، وردّ عليه ملكه كنب على كرسيه: اذا صحت العافية نزل البلاء، واذا تمت السلامة نجم العطب، واذا تم الامن علا الخوف

فصل

(الاقدام)

(من مزايا الوزير وصفاته)

فاما الفصل الثالث وهو الاقدام. فهو في السياسة أو في شرطها، وفي الوزارة اكفى نظريها، بظفر الاقدام وخيبة الاحجام. وقد قيل في مشور الحكم: بالاقدام ترتفع الاقدام؛ وانما يجب الاقدام اذا ظهرت أسبابه من فرصة تنتهزها أو

قوة تجدها . وقصدت أبوابه في إبانته وعند امكانه . كما قال الشاعر :

إذا ما أتيت الأمر من غير بابه ضللت وإن تقصد إلى الباب تهدي

ثم تجمع بينهما بين حزمك وعزمك . فالحزم تدبير الأمور بموجب الرأي ؛ والعزم تنفيذها للوقت المقدر لها : فإذا تكملت شروط الاقدام من هذه الوجوه الاربعة . لم يمنع من الظفر الاعوائق القدر . وقد قيل في قديم الحكم : إذا طلب اثنان حظا ظفربه أفضلهما ديناً ، فإن استويا في الدين ظفربه أفضلهما مروءة . فإن استويا في المروءة ظفربه أكثرهما أعواناً . فإن استويا في الاعوان ظفربه أسعدهما جداً ، فإن اتلم من شروط الاقدام أحدها صار الاقدام تغربراً يمنع من حزم ذي اللب ، ويصد عن الظفر ما لم يغلب قدر . فما الاقدار بقياس معتبر . وقد قال حكيم الهند : السبب الذي يدرك به العاجز حاجته ، هو الذي يحول بين الحازم وطلبته ، وقيل لبزرجمهر ما أعجب الاشياء ؟ قال : نجح الجاهل وإكداء العاقل . ودخل رجل على عبدالله بن طاهر فقال له : أيها الامير ما الذي لا يحتاج فيه إلى عزم ولا حزم ؟ فاستمله في جوابه ثلاثة أيام . فعاد اليه بعدها وسأله . فقال له : الدولة . فقال : صدقت وما أخرج هذه الكلمة منك إلا الدولة . ولذلك قيل في منثور الحكم الحظ يأتي من لا يأتيه .

والاقدام ينقسم قسمين : احدهما الاقدام على اجتلاب المنافع . والثاني الاقدام على دفع المضار .

فاما الاقدام على اجتلاب المنافع ، فضربان احدهما . استضافة ملك . والثاني استزادة مواد . فاما استضافة الملك . فيكون بالحزم والعزم . إذا اقترنا برغبة ورهبة . ولأن تكون بالاغتيال والاحتيال . أولى من أن تكون بالقتال . ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : الحرب خدعة . . وقيل في أمثال الحكم : أربعة لا يركبها إلا أهوج ، ولا يسلم منها إلا القليل . مناجزة الحرب .

وركوب البحر ، وشرب السم للتجربة ، واتبان النساء على السر . وأما استزادة المواد فيكون بالعدل والاحسان ، إذا اقترنا برفق ومياسرة ، لتكثر بهما العمارة ، وتوفر بهما الزراعة ، فان الارض كنوز الملك ، يستخرجها أعوان متطوعون ، يقنعهم الكف عنهم ، ويقطعهم العسف بهم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « التمسوا الرزق في خبايا الارض » . يعنى الزرع ولائن تستمد فرعا داراً يعم خبره ؛ أولى من أن تجتث أصلاً منقطعاً يعم ضرره ، فلا نفاذ لدار ، ولالبت لمنقطع ، وما يفسده إلا المبادرة قبل أوانه ، والعجلة قبل زمانه ، وقد قيل في أمثال الحكم : الحظوظ مراتب ، فلا تعجل على ثمرة لم تدرك ، فانك تنالها في أوانها عذبة ، والمدير لك أعلم بالوقت الذي تصلح فيه ، فتق بخبرته لك ، ولا تحمل حوائج عمرك كله على يومك ، الذي أنت فيه ؛ فيضيق عليك ويشغلك القنوط عن تدبيرك ، فليحذر العجلة ، فيراه الناس مسيئاً ؛ وقد قيل لبعض الحكماء : من شر الناس ؟ فقال : من لا يبالي أن يراه الناس مسيئاً .

وأما الاقدام على دفع المضار ، فضربان : دفع ما اختل من الملك وله سيان : نفور وجور ، فادفع ضرر كل واحد منهما بالضد من سبيه ، فان علاج كل داء بضده من الدواء ، فان كان اختلال الملك من الإهمال ايقظت له عزمك . وان كان ذلك من العجز ، استعملت فيه حزمك ، وان كان نقص المواد من النفور ، استحدثت فيه رهبتك ، وان كان من الجور ، أظهرت فيه معدلتك ، فان كان حدوث ذلك في الملك صادراً عنك ، كنت مؤاخذاً بتفريطك في الابتداء ، ومستدركا لتقصيرك في الانتهاء ، فجهزت اساءتك باحسانك ، ومحوت قبيحك بحميلك ، وان كان حدوثه من غيرك ، كانت جريرة الاساءة عليه ، وكان حمد الاحسان لك ، وبان بك سوء أثره ، وبان به جميل أثرك . وقد روى عطاء بن السائب عن أبيه عن ابن عمر عن النبي

صلى الله عليه وسلم إنه قال: «الخير كثير، وقليل فاعله». فقال بعض الحكماء:
خير من الخير فاعله، وشر من الشر فاعله

فصل

(في الحذر)

وأما الفصل الرابع: وهو الحذر فإن الدهر نائر بطوارقه، ومنافر بنوائبه،
يغدران وفي، ويقتلان هفا. ولذلك قيل في منشور الحكم: الدنيا مرتجعة
الهبة، والدهر حسود لا يأتى على شيء إلا غيره. وقال عبدالمجيد: أصاب
الدنيا من حذرها، وأصاب الدنيا من أمنها. وقال عبدالمجيد بن مروان:
احذروا الجديدين، فللاقدار أوقات تغضى عنها الأبصار، فاذا صادفت
طوارقه غراً مسرسلًا، صار هدفاً لسهامها الصوائب، وغرضاً لمنافرة
الحوادث والنوائب. وقد قال بعض الحكماء: من أعرض عن الحذر
والاحتراس، وبني أمره على غير أساس، زال عنه العز، واستولى عليه العجز
وان قدم لطوارقه حذر المتيقظ، وتلقاها بعدة المتخلف، رد بادرته بعزم
ذئ حزم: قد حلب أشطردهره، وقام بواضح عنده. وقد قال بعض الشعراء:
ان للدهر صولة فاحذرنها لا تبتن قد أمنت الدهورا

ثم هو بعد حذره مستسلم لقضاء لا يرد، وقدر لا يصمد. وقد روى
أبو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «احذروا الدنيا فإنها أسحر
من هاروت وماروت». وقيل لبعض الحكماء: من السعيد؟ قال: من اعتبر
بأمسه واستظهر لنفسه. وقال بعض الشعراء:

وحذرت من أمر فر بجاني لم يكنى ولقيت ما لم أحذر
وللحذر حد يقف عنده، ان زاد عليه صار خوراً، كما ان للاقدام
حداً، ان زاد عليه صار تهوراً، والزيادة على الحدود نقص في المحدود،

ولهما زمان ان خرجا عنه صار الحذر فشلا : والاقدام حرقا . و عارهما
معتبر بحزم العاقل ، و يقظة الفطن . وقد قيل في منشور الحكم : أيدي
العقول تمسك أعنة الأنفس . وقال بعض الحكماء : ليعرفك السلطان عند
افتتاح التدبير بالحذر ، وعند وقوع الأمر بالجد . والحذر يلزم من أربعة
أوجه : أحدها الحذر من الله تعالى فيما فرض ، والثاني الحذر من السلطان
فيما فوض ، والثالث الحذر من الزمان فيما اعترض ، والرابع الحذر من
غلبة الأعداء ومكر الدهاة .

فاما الحذر من الله تعالى ، فهو عماد الدين الباعث على الطاعة .
والحذر منه : هو الوقوف على أوامره ، والالتناء عنه . وواجبه .
فيعمل بطاعته فيما أمر ، وينتهى عن معصيته فيما حظر ، فلن ترى قليل الحذر
إلا متجاوزاً في دينه ، طامحاً في غلوائه ، لا يرى رشداً في العاجل ، وهو على
وعيد في الآجل ، مع نفور النفس منه ، وسراية الذم فيه . وقد قيل في بعض
الصحف الأولى : العزة والقوة يعظمان القلب ، وأفضل منهما خوف الله
تعالى ، لأن من لم تردعه خشية الله ، لم يخف الوضيعة ، ولم يحتج إلى ناصر .
وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : من حاول أمراً بمعصية الله كان أبعد
لما رجا ، وأقرب لمحى ما اتقى . وقال بعض الحكماء : خير الاخلاق أعونها
على الورع . وقال بعض السلف : انما لك من دنياك ما أصلحت به مثواك .
وقال البحري :

يا جامعاً مانعاً والدرهم برمقه مفكراً أى باب فيه يطرقة

جمعت مالا ففكر هل جمعت له يا جامع المال أياماً تفرقه

وأما الحذر من السلطان ، فهو وثاب بقدرته ، متحكم بسطوته ، يميل به
الهموى فيقطع بالظن ، ويؤخذ بالارتياح ، فالثقة به عجز ، والاسترسال معه
خطر . وقد قيل : ثلاثة لا أمان لهم : السلطان والبحر والزمان . وقيل : إذا
تغير السلطان تغير الزمان ، والحذر منه في حالتي السخط والرضا أسلم لأنه

يستذنب إذا مل ، حتى يصبر المحسن عنده كالمسيء ، فاستخلص رأيه بالنصح واستدفع تنكره بالحنذر . وقد قال بعض الحكماء : اصحب السلطان بثلاث الحذر : ورفض الدولة ، والاجتهاد في النصح ، وحذرك منه يكون بثلاثة أمور : أحدها : أن لا تعول على الثقة في ادلال واسر سال ، فاجرت الثقة إلا ندما كما قال الشاعر :

ما زلت اسمع كم من واثق خجل حتى ابتليت فصرت الواثق الخجلا
وقد قيل : الخرق الدلالة على السلطان ، والوثبة قبل الامكان . فاقبض نفسك إذا قدمك ، وتواضع له اذا عظمك ، واحتشمه إذا آنسك ، ولن له إذا خاشنك ، واصبر على تجنيه إذا غالظك . فهو على التجنى أقدر ، فكن على احتماله أصبر . فربما كانت مجاملته لك مكرأ ، وتجنیه عليك عذرا ، فقد قيل في بعض الصحف الاولى : حب الملك وهواه يشبه الطل الذي ينزل على العشب . وقد قالت حكماء الهند : مثل السلطان في قلة وفائه للأصحاب ، وسخاء نفسه عنهم مثل البغي ، والمكتب ، كلها ذهب واحد جاء آخر . والعرب تقول : السلطان ذو عدوان وبدوان ، فلا تجعل له في اظهار تنكره عليك عذرا ، فربما اعترف بالحق فوفى ، ورق بالصبر فكف ، ولذلك قيل في أمثال كلية ودمنة : صاحب السلطان كراكب الاسد يخافه الناس ؛ وهو لمركوبه أشد خوفا . وقد روى مصعب بن منصور عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « السعيد من وعظ بغيره » . وقال شاعره حسان بن ثابت .

ولا تأمن الدهر الفتون فاتى برأى الذي لا يأمن الدهر مقتدي
والثاني : في حذرك منه : أن تساعد على مطالبه ، وتوافق على محابه ومشاربه : ولا تصده عن غرض ، إذا لم يقدر في دين ولا عرض ، ولا تتوقف عن اجابته ، وان شغلك ما هو أهم ، فما يقيم لك عذرا اذا وجدك

في أغراضه مقصرا . وان كنت على مصالح ملكه متوفرا : فانه اتخذك لنفسه ثم للملكه : وقد يقدم حظ نفسه على مصلحة ملكه : لغلبة الهوى : ونازع الشهوة . ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حبك الشيء يعنى ويصم » أي يعنى عن الرشد ، ويصم عن الموعدة . فكان متوفرا على مراده : ليسلم اعتقاده لك ، فان قدحت أغراضه في دين أو عرض . سللت نفسك من وزرها ، وتحفظت من شينها ، بالتلطف في عفة عنها بما يعتاضه بدلا منها . ليسهل عليه إقلاعه عنها : فان ساعدك عليه ، سلم دينك : وزال شينك . وقد روى أبو حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لله خزائن للخير والشر مفاتيحها الرجال : فطوبى لمن جعله مفتاحا للخير مغلاقا للشر . وويل لمن جعله مفتاحا للشر مغلاقا للخير » . وقال بعض الشعراء :
ستلقى الذي تدهمت للخبر محضرا وأنت بما تأتى من الخبر أسعد

وان أصر عليها أنت في متاركته ، وأحجمت عن مساعدته ، وهو خداع يتداس بالمغالطة ، ويخني بالحزم ، فاستنجد فيه عقلك ، واستعمل فيه حزمك : لتسلم من تنكره ؛ وتخلص من وزره . فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال : « ان من شرار الناس عند الله يوم القيامة عبد أذهب آخرته بدنيا غيره » .
والثالث : في حذرك منه أن تذب عن نفسه وملكه بما استطعت من مال ونفس ، فانك عن نفسك تذب ولها ترب ، لأنه لا يصلح حالك : مع فساد حاله ، وأنت فرع من أصله : وهو يسترسل لثقتك بك . ويستسلم لتعويله عليك ، فقابل ثقته بأمانتك ، واستسلامه بكفايتك ، ولا تلجئه أن يياشر دفع الخوف والحذر ، فيلجئك إلى ما هو أخوف وأحذر : لأنك تخافه وتخاف ما يخافه ؛ فيتوالى عليك خوفان ويتمالأ عليك خطران .
وقال الشاعر :

ان البلاء يطاق غير مضاعف فاذا تضاعف صار غير مطاق

فادفع خوفك منه بدفاعك عنه . تكن من الخوفين آمناً : ومن الخطرين
 سالماً . وقد قال عاصم بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما :
 كأنك لم تنصب ولم تلق شدة إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب
 واعلم ان لسلطانك عليك حقوقاً لك عليه مثلها : فحقوقه عليك ثلاثة :
 أحدها قيامك بمصالح ملكه . وهى أربع : عمارة بلاده ؛ وتقويم أجناده ؛
 وتثمين موارده ؛ وحياطة رعيته . والثانى من حقوقه عليك قيامك بمصالح
 نفسه . وهى أربع : ادراك كفايته ؛ وتحمل عوارضه ؛ وتهذيب حاشيته ؛
 واستعداد ما يدفع به النوائب . والثالث من حقوقه عليك ، قيامك بمقاومة
 أعدائه ، وذلك بأربعة أشياء : تحصين الثغور ، واستكمال العدة ، وترتيب
 العساكر ، وتقدير الحدود ، فأد حقوق سلطانه ، ووف شروط ائتمانه ،
 واحذر بادرة مؤأخذته ان قصرت ، و سطوة انتقامه ان فرطت ، فقد قيل
 فى منشور الحكم : من فعل ما شاء ، لقي ما لم يشأ . وقال بعض البلغاء : من أولع
 بقبح المعاملة أوجع بقبح المقابلة . واعلم ان بادرة الانتقام ، أسرع من ظهور
 الانعام . لان الانتقام يصدر عن طيش الغضب ؛ والانعام يصدر عن إناء
 الكرم ، فربما هجم الانتقام قبل الحذر ان تم على مداومة الحذر . ولذلك قال
 أبو زيد الطائي :

والخير لا يأتيك مجتمعاً والشر يسبق سيله مطره

وقد قيل فى حكم الفرس : ما أضعف طمع صاحب السلطان فى السلامة .
 وذلك انه ان عفى جنى عليه العفاف عداوة الخاصة ، وان بسط يده جنى
 عليه البسط أسنة المنتصحين ، فلزمك بذلك أن يكون حذرک أغلب من
 رجائك ، وخوفك أكثر من أمنك ، ولئن تكدر بهما العيش فهما إلى
 السلامة أدعى . وقد قال بعض الحكماء : بالصبر على ما تكره تنال ما تحب ؛
 وبالصبر على ما تحب تنجو مما تكره .

فاما ما يقابلها من حقوقك على سلطانه فتلاثة . أحدها : معونتك على نظرك ؛ وذلك بأربعة أشياء : تقوية يدك : وتنفيذ أمرك ، وإطلاق كفايتك ، وان لا يجعل لغيرك عليك أمراً . وقد قال سابور بن ازدشير في عهده الى ابنه هرمز : ينبغي للوزير أن يكون قوي الأثر ؛ مقبول القول ؛ يمنعه مكانه منك من الضراعة لغيرك ، وتبعثه الثقة بك على بذل النصيحة لك ، ويشجعه ما يعرف من رأيك على مقاومة أعدائك ، وأحذرك أن تنزل بهذه المنزلة من سواه من خدمك . والثاني من حقوقك عليه : أن تثق منه بأربعة أشياء . أن لا يؤاخذك بغير ذنب ؛ ولا يطمع في مالك من غير خيانة ؛ وأن لا يقدم عليك من دونك ، ولا يمكن منك عدواً . عهد ملك إلى ابنه فقال : انك لن تصل إلى إحكام ما تريده من تدبير ملكك إلا بمعونة وزرائك وأعوانك ؛ فأعنيهم على طاعتك بمباشرتك ؛ وعلى معونتك بمساعدتك . والثالث من حقوقك عليه : أن يحفظك في منزلتك في أربعة أشياء : أن لا يرتاب بباطنك و ظاهرك سليم ؛ فيؤاخذك بالظن و يعجز عن دفعه باليقين ، فليس يؤاخذ بضمائر القلوب إلا علام الغيوب . قيل لكسرى بن قباد : إن قوماً من خواصك قد فسدت سرائرهم . فوقع : أنا أملك الاجساد دون النيات ، وأحكم بالعدل لا بالرضى ، وأفحص عن الاعمال لا عن السرائر . والثاني أن لا يستبدل بك ونظرك مستقيم ، فتقل ثقتك ويضعف نشاطك ، ولا تجد من نفسك نهوضاً بما كلفك ؛ فان دواعي الطبع أبغى من مصنوع التكلف ؛ وقد اتخذك لاستقامة وجدها بك ، فاذا أضاع حقك بالاستبدال ظلم نفسه وكان من غيرك على خطر . وقد قال كسرى : الوزارة أبعد الأمور من أن تحتمل غير أهلها ، لأن الوزير من الملك بمنزلة سمعه وبصره ولسانه وقلبه ، لأنه مغلق الابواب مستور عن الأبصار . ليحفظه في أمواله . ويستر خله في أفعاله ، وحقيق بمن كان بهذه المنزلة أن يكون محفوظاً ومحوظاً . والثالث

أن لا يؤاخذك بدرك ما جره القضاء وساقه القدر؛ فيجعلك غرضاً في معارضة خالقه . و هل أنت فيه إلا كمثل فكيف تكون أفعال الله ذنوباً لعاده . وقد قال بعض الحكماء : الأمور تطلب بالعناء وتترك بالقضاء . ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد الله تعالى انفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى ينفذ فيهم قضاؤه وقدره » . والرابع : ان لا يحملك ما ليس في قدرتك ؛ ولا يكلفك ما ليس في طاقتك ؛ فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وما ذلك إلا من دواعي التجنى ومبادئ التكر . قال حكيم الروم : أول ما يبتدي به تغير الملك في العين . فاذا ازداد خرج إلى اللسان . فاذا ازداد خرج إلى اليد . فقد وضع بهذه الجملة مقابلة حقوقك عليه بحقوقه عليك . وقد قال المعتصم : من طلب الحق بما عليه أدركه ، غير أن حقوقك عليه موضوعة على المؤاخنة بأقلها ، لاستطالته عليك بالقدرة وقصورك عنه بالنيابة ؛ فكن على ما اقتضاه مناب الوزارة ، واعطه ما استحقه بسلطان الملك ، فينجح سعيك له إكداء سعيه عليك . وقد وصف موبدان موبذ في كتاب الملوك فقال : هم ، أعينهم المصونة عندهم ؛ وآذانهم الواعية ؛ وألسنتهم الشاهنة ، لأنه ليس أحد أسعد من وزراء الملوك إذا سعدت الملوك ، ولأقرب إلى الهلكة من وزراء الملوك إذا هلكت الملوك ، فترفع التهمة عن الوزراء اذا صارت نصائحهم للملوك نصائحهم لأنفسهم ؛ ويعطهم اليقين بهم حين صار اجتهدهم للملوك اجتهدهم لأنفسهم ، فلا تنهم روح على جسد ولا يتهم جسد على روح ، لأن زوال إلفهما زوال نعمتهما ، والثام إلفهما صلاح صاحبهما . وأما حذرک من الزمان : فانه يتقلب بألوانه ، ويخشن بعد ليانه ، فيسلب ما أعطى ، ويفرق ما جمع . وقد روى أبو حازم عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « انظروا دور من تسكنون ، وأرض من تزرعون ، وفي طرق من تمشون » . وقال بعض الحكماء : الدنيا

ان بقيت لك لم تبق لها . وقيل في مشور الحكم : من عتب على الزمان طالت معتبته ، ومن لم يتعرض للنوائب تعرضت له . وقال بعض البلغاء : ان الدنيا تقبل اقبال الطالب ؛ وتدبر ادبار الهارب : لا تبق على حالة ولا تخلو من استحالة ؛ تصلح جانباً بافساد جانب ؛ وتسر صاحباً بمساءة صاحب ؛ فالكون فيها خطر ، والثقة بها غرر . وقد قال قيس بن الخطيم :

ومن عادة الايام أن صروفها إذا سر منها جانب ساء جانب
وحذر ك من زمانك يكون من أربعة أوجه :

أحدها : أن لا تثق بمساعدته ، ولا تركز إلى مياسرته ، فتغفل عن الحذر والاستعداد ، فربما انعكس فاقترس ، وخافض فاختلس . وقد قيل : للدهر صروف ، لست عنها بمصروف . قال أبو العتاهية :

ان الزمان وان ألا ن لأهله لمخاشن
نخطوبه المتحركا ت كأهنّ سوا كن

والوجه الثاني : أن تنتهز فرصة مكتتك ، بفعل الجليل وغرس الصنائع ، واسداء العوارف . ليكونوا لك ذخراً في النوائب ، وخلفاً في العواقب ، ولا يلبيك استكفاؤك عن الاستظهار ، ولا يمنعك استغنائك عن الاستكثار . فقد قيل : المرء ابن يومه ، فليتنبه من نومه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اغتتم خمساً قبل خمس . شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل عدملك ، وفراغك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك » . وقال سعيد بن سلم :

إنما الدنيا هبة عوار مسترده
شدة بعد رخاء ورخاء بعد شدة

والوجه الثالث : أن تكف نفسك عن القبيح ؛ وتقبض يدك عن الاساءة ؛ لتكفي رصد الترات ، وغوائل الهفوات ، فتأمن من وجلك ؛ وتسلم

من زللك . ولا تطاول بالقدرة ، فتغفل وأنت مطلوب . وتأمين وأنت مسلوب . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اتبع السيئة الحسنة تمحها » . وقيل في بعض الصحف الأولى : ويل للأئمة لأن الشقاء لازم لهم إلى يوم وفاتهم ، والأب الأئيم يلغنه بنوه إذا كانوا صالحين ، لأنهم يعيرون به . وقال بعض الحكماء : باعترالك الشر يعترلك . وبالنصفة يكثر الواصلون . وقال مضر بن ربيعي : وهو من الأمثال السائرة :

الخير أبقى وإن طال الزمان به والشر أخبث مأوئعت من زاد
والوجه الرابع : ان تستعد لآخرتك ، وتستظهر لمعادك ، ولا تغتر بالأمل فيجثك الفوت ، ولا تلهك الدنيا فتصدك عن الآخرة ، فقل من لا بسا فلهم من تبعائها لهفوات غرورها ، وعواقب شرورها . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يا عجبا كل العجب للمصدق بدار الخلود وهو يسعى لدار الغرور » . وقيل في منشور الحكم : طلاق الدنيا مهر الجنة ، فكفر معاصيها بالتوبة ، واجبر مساويها بالطاعة ، ولا تضع حظك فيها ، ولا تنس نصيبك منها ، واحسن كما احسن الله اليك . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الناس غادبان ، فغاد نفسه فعتقها ، وموثق نفسه فوبقها » . روى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « على كل مسلم صدقة » . قالوا : فان لم يجد . قال : يعين ذا الحاجة الملهوف . قالوا : فان لم يفعل . قال : يأمر بالمعروف وينه عن المنكر . قالوا : فان لم يفعل . قال : همسك عن الشر فانها صدقة » .

واما الحذر من أهل الزمان : فلأن الإنسان محسود بالنعمة ، مغبوط بالسلامة ، والناس على اربعة اطوار متباينة
احدها : خير عاقل يسالم بخيره ويساعد بعقله . فالظفر به سعادة والاستعانة به توفيق : فاجتهد ان لا يفوتك - وإن كان قليل الوجود -

لتحظى بخيره وتسعد بعقله . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « استرشدوا العاقل نرشدوا ، ولا تعصوه فتندموا » . وقال بعض الحكماء : من خير الاختيار صحة الاخيار ، ومن شر الاختيار صحة الاشرار ، وقل ان يكون العاقل الخير إلا متحلياً بالعلم متزينا بالأدب . وقد قال بعض الحكماء : لأدب إلا بعقل ، ولا عقل إلا بأدب ، ومثلها كمثل الروح والجسد فالجسد بغير روح صورة ، والروح بغير جسد ريح . فاذا اجتمعا قويا فنهضا وانهضا ، فاذا أظفرك الزمان بمن تكاملت فضائله . ونهذبت خصائله ، فاتخذ ذخيرة نوائبك ، وعدة شدائدك ، تجده كفيل صلاحها وزعيم نجاحها . قال الحواريون لعيسى بن مريم عليه السلام : من نجالس ؟ قال : من يزيد في علمكم منطق ، ويذكركم الله رؤيته ، ويرغبكم في الآخرة عمله . والطور الثاني . شرير جاهل يضر بشره ويضل بجهله ، فاحذر مخالطته فهي اعم من السم ، وانفذ من السهم . فشره بجهله منتشر يضعف ان تورك ، ويقوى ان شورك ؛ فاكفف شره بالابعاد ، ولا تقره بالتقريب ، فيلحقك بضرري شره وجهله . وقد قيل في مثور الحكم : من الجهل صحة ذوى الجهل . وقيل في بعض اسفار بنى اسرائيل : ابعد عن الجاهل لتجد الراحة ، فان حمل الرمل والملح والحديد اسهل من المشوى مع الرجل الجاهل ؛ وضرر الجهل اعم من ضرر الشر ؛ لأن قانون الشر معلوم ؛ وقانون الجهل غير معلوم . وقد قيل : الجاهل مفرط أو مفرط

والطور الثالث : خير جاهل يسالم بخيره ويضل بجهله ، فقارنه ان شئت لخيره ولا تستعمله لجهله . لتكون بخيره موسوما ، ومن جهله سليما . فقد قال عبد الحميد : لكل شيء باب ولباب النفوس الالباب

والطور الرابع : شرير عاقل وهو الداهية المسكر ، يستعمل في الخطوب اذا حزبت على حذر من مكره ، ويتارك في الدعة على استدفاع شره . وقد

روى عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «ان الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر». ومثل هذا يستكفي بمؤنة تمتد؛ ومراعاة ترضيه، فانه كالسبع الضاري ان اجعته هاج؛ وإن أشبعته لان، ليكون مذخورا للحاجة. فان للزمان خطوبا لاتدفع الا بشرار اهله. كما قال حذيفة بن اليمان لرجل: أيسرك ان تغلب شر الناس؟ قال: نعم! قال: انك لن تغلبه حتى تكون شرا منه. فتعده لخطوب الشر اذا طرقت فانه بها اخبر؛ وعلى دفعها أقدر؛ ولا أهلها اقهر؛ فان الحديد بالحديد يفلح. ويستكف الى جنبها بما يدفع بادية شره؛ ويقطع غائلة مكره؛ وان كانت ضراوة الشر أجذب، فطباع النفوس اغلب. وقد قال بعض الحكماء: مخالطة الاشرار خطر، والصبر على صحبتهم كركوب البحر الذي من سلم يبدنه من التلف فيه، لم يسلم بقلبه من الحذر منه. فان وجدت من هذا الداهية فتورا في همته، وقصورا في منته؛ كانت سراية مكره انزر؛ وتأثيره في الخطوب ايسر. وان كان على الهمة قوي المنة يتناول الى معالي الامور، كانت سراية مكره أوفر، وتأثيره في الخطوب اكثر. فاعطه في كل حال من أمره من الحذر والسكون؛ بحسب ما تقتضيه همته وتبعث عليه منته، ليكون قانونك مستقيما؛ ومن دهاء مكره سليما؛ لا ينالك خور من سرف، ولا استرسال من تقصير، قد جعل الله لكل شيء قدرا. فهذا تفصيل ما اشتمل عليه العقد والحل والله أعلم

فصل

(التقليد والعزل)

واما تفصيل ما اشتمل عليه التقليد والعزل؛ وهو الشطر الثاني. فالتقليد على ضربين: تقليد تقرير؛ وتقليد تديير. فاما تقليد التقرير فهو فيما يستأنف

انشاء قواعده ، و يبتدي تقرير رسومه ، وهو على ثلاثة اقسام
 احدها : أن يكون في خاص يقدر الوزير على مباشرته ، فالوزير اخص
 بتقريره و احق بتنفيذه . لأنها اصول مؤبده من خواص نظره . فان قلده
 عليها واستتاب فيها كان تقصيرا منه فيما جل ، ومعدورا فيه ان قل . ولم
 يكن لمن قلده تنفيذ تقريره الا عن اذنه ، وإلا كان عزلا خفيا . لأنه يصير
 ملتزما وقد كان ملزما ، ومحكما وقد كان حاكما

والقسم الثاني : ان يكون التقليد فيما بعد عنه ويمكن استيهاره فيه ،
 فيجوز أن يستنوب في تقريره ويكون موقوفا على امضاء الوزير وتنفيذه .
 ولا يجمع المستتاب بين الأمرين ليكون التقليد مقصورا على التقرير
 والتنفيذ ؛ كان فيه متجوزا إلا أن يؤمر به فيصير الأمر متجوزا إلا عن
 اضطرار يزول معه حكم الاختيار

والقسم الثالث : ان يكون التقليد فيما بعد عنه و يتعذر استيهاره فيه .
 فيجوز ان يستنوب فيه من يجمع بين تقريره وتنفيذه ، اذا تكاملت فيه ثلاثة
 شروط : احدها الكفاية التي تهض بما في التقرير . والثاني : الهية التي يطاع
 بها في التنفيذ . والثالث : الامانة التي تكف عن الاسترشاء والحياة . بعد
 تكامل الشروط المعبرة في جميع الولايات وهي ثلاثة : العقل والديانة
 والمروءة . فلا فسحة في تقليد من اخل بأحدها لقصوره عن حقها وخروجه
 من اهلها . وانما يختلف ماسواها باختلاف الولايات وإن كانت هذه
 مستحقة في جميعها . وقد قال كسرى ابرويز : من اعتمد على كفاة السوء ؛ لم
 يخل من رأى فاسد . وظن كاذب ، وعد وغالب . وقد قال بعض الحكماء :
 لا تستكفين مخدوعا عن عقله ؛ والمخدوع من بلغ به قدر لا يستحقه ، وأئيب
 ثوابا لا يستوجبه

واما تقليد التدبير : فهو النظر فيما استقرت رسومه وتمهدت قواعده

وهو مشترك بين الوزير وبين الناظر فيه : لكن يختص الوزير بمراعاته ،
والناظر بمباشرة . وهو ضربان : أحدهما تدير الاجناد ، والثاني تدير الاموال
فاما تدير الاجناد فلا يستغني الوزير عن تقليد سفير فيه ؛ وإن
كانوا يلاقونه ليحفظ بالسفير حشمة وزارته ؛ ولا يقف اغراض اجناده ؛
وقد انصان عن لفظ كلامهم وجفوة طباعهم . والاغلب على تديرهم الرأي
والسياسة فيعتبر في المختار لهذا التقليد ستة شروط : أحدها الهبة التي تقودهم
الى طاعته : لأنه يقوم بتدير ذوي سطوة فاحتاج معهم الى قوة الهبة :
والثاني ان يكون من ذوي الرأي والسياسة ؛ ليقودهم برأيه الى الصواب
وتوقفهم سياسته على الاستقامة : والثالث ان يكون متوصلا الى استعطاف
القلوب واجتماع الكلمة ؛ ليسلوا من اختلاف او منافرة : والرابع ان
يكون بينه وبين الاجناد ، مناسبة في الطباع ومشكلة في الاخلاق ،
يمتزوجون بها في الموافقة ولا يختلفون فيها بالمباينة : والخامس ان يكون
سليم الباطن صحيح المعتقد ، لأنه يصير اخص بهم ويصيرون اطوع له :
والسادس ما اختلف باختلاف الحال ، فان كان في زمان السلم اعتبر فيه
الأناة والسكون ، وان كان في زمان الحرب اعتبر فيه الاقدام والسطوة ؛
ليكون مطبوعا على ما يضاهاى حال زمانه . فقد قيل : خير السجاي ما وافق
الحاجة . فاذا ظفر بمن استكملها - وبعيد أن يظفر به إلا ان يعان بالتوفيق -
وجب تقليده ؛ ولزمت مناصفته في الحقوق التي له وعليه ليدوم ويستقيم .
وقد قيل في منشور الحكم : من قضيت واجبه أمنت جانبه . وقيل : اغن من
وليته عن الحياة ، فليس يكفيك من لم تكفه

واما تدير الاموال : فالوزير يصان عن مباشرتها ؛ وانما يحفظ دخلها
بالهبة والاستظهار ؛ ويضبط خرجها بالحاجة والاضطرار . وللتقليد على كل
واحد منهما شروط

فأما شروط التقليد على مباشرة دخلها :خمسة شروط : احدها ان يكون مطبوعا على العدل ، لينصف وينتصف : والثاني ان يكون متدينا بالامانة : ليستوفى ويوفى : والثالث ان يكون كافيا ، ليضبط بكفايته ولا يضيع بعجزه : والرابع ان يكون خبيرا بعمله : يعرف وجوه موارد واسباب زيادته : والخامس ان يكون رفيقا بمعاملته غير عسوف ولا اخرق . حكي ان الاسكندر كتب الى معلمه ليستشيره في عماله . فكتب اليه : من كان له عيب فأحسن سياستهم فوله الجند ، ومن كانت له ضيعة فأحسن تديرها فوله الخراج . ووصف عمر بن عبدالعزيز زيادا فقال : كان يجمع جمع الذرة ، ويخنو حنوالام البرة . وهذه احسن سيرة لعامل ، وألطف حالة لمعامل ، يحظى به من ولاد ويسعده به من ولى عليه . وبمثلها يعم الصلاح وتم الاستقامة واما شروط التقليد على مباشرة خرجها بعد الامانة التي هى مشروطة في كل ولاية ، فمعتبرة باحوال الخرج . وينقسم ثلاثة اقسام : احدها ما كان راتبا عن رسوم مستقرة كأرزاق الجيوش ؛ فالتقليد عليه شرطان ، معرفة مقاديرها ، ومعرفة مستحقها : والقسم الثانى ما كان عارضا عن أمور تقدمتها ، والناظر مأمورها كالصلوات وحوادث النفقات ، فالتقليد عليه شرطان ، وقوفها على الأوامر ؛ ومعرفة اغراض الأمر : والقسم الثالث ما كان عارضا فوض الى رأي الناظر ووكل الى تقريره ، كالمصالح والنفقات والتقليد عليه اوفى شروطها ، لو قوفها على اجتهاده وتقديره : فيحتاج مع الامانة الى ثلاثة شروط ، احدها معرفة وجوه الخرج حتى لا يصرف في غير حق . والثانى الاقتصاد فيه حتى لا يفضى الى سرف ولا تقصير ، والثالث استصلاح الاثمان والاجور في غير تحيف ولا غبن

فصل

(في العزل)

وأما العزل فضربان :

أحدهما : ما كان من غير سبب فهو خارج عن السياسة . لان للافعال والاقوال أسباباً إذا تجردت عنها كان الفعل عبثاً ، والكلام لغواً لا يقتضيه رأى حصيف ، ولا توجه سياسة لبيب . وقد قيل : العزل أحد الطلاقين . فكما أنه لا يحسن الطلاق لغير سبب كذلك لا يحسن العزل لغير سبب . وإذا لم يثق الناظر باستدامة نظره مع الاستقامة عدل عنها إلى النظر لنفسه . فعاد الوهن على عمله وما يكون هذا العزل إلا عن فشل أو ملل . وقيل : ليس جزاء من سرك أن تسوءه . وقال بعض الحكماء : من حسن وداده قبح استفساده . والضرب الثاني : أن يكون العزل لسبب دعا اليه . وأسبابه تكون من ثمانية أوجه . أحدها أن يكون سببه خيانة ظهرت منه ، فالعزل من حقوق السياسة مع استرجاع الخيانة والمقابلة عليها بالزواج المقومة : ولا يؤخذ فيها بالظنون والتهم . فقد قيل : من يخن يهن . والوجه الثاني أن يكون سببه عجزه وقصور كفايته ، فالعمل بالعجز مضاع . وقد قيل العجز نائم والحزم يقظان . وهو نقص في العاجز . وإن لم يكن ذنباً فلا يجوز في السياسة إقراره على العمل الذي عجز عنه . ثم روى عجزه بعد عزله ، فإن كان لثقل ما تقلده من العمل ، جاز أن يقلده ما هو أسهل . وإن كان لقصور مته وصعف حرمه لم يكن أهلاً لتقليد ولا عمل . وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال : لا تلزموا أنفسكم حق من لم يلزم نفسه حقكم . والوجه الثالث أن يكون سبب اختلال العمل من عسفه أو من خرقه : فهذا العمل زائد على الكفاية وخارج عن السياسة ، والوزير المقلد فيه بين خيارين . إما أن يعزله بغيره

وإما أن يكفه عن عسفه وخرقه أن كف : ويجوز أن يكون مرصداً لتقليد ما تدعو السياسة فيه إلى العسوف لمن شاق ونافر . فقد قيل : لكل بناء اس ولكل تربة غرس . والوجه الرابع أن يكون سببه انتشار العمل به من لينة وقلة هيئته ، فهذا السبب موهن للسياسة والوزير فيه بين خيارين . إما أن يعزله بمن هو أقوى وأهيب ، وأما أن يضم إليه من تتكامل به القوة والهيبة ، وخياره فيه معتبر بالأصلح . ويجوز أن يقلد بعد صرفه ما لا يستضر فيه بضعفه . وقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : لا خير في معين مهين ولا في صديق ضئيل . والوجه الخامس أن يكون سببه فضل كفايته وظهور الحاجة إليه فيما هو أكثر من عمله ، فهذا أجل وجوه العزل وليس بعزل في الحقيقة ، وإما هو نقل من عمل إلى عمل هو أجل منه ، فصار بهذا العزل زائد الرتبة . وقد قال بعض البلغاء : الناس في العمل رجلان : رجل يحل به العمل لفضله ورياسته . ورجل يحل بالعمل لنقصه ودنائه . فمن حل به العمل ازداد تواضعاً ويسراً ، ومن حل بالعمل ازداد به شرفاً وكبراً . والوجه السادس أن يكون سببه وجود من هو أكفأ منه ، فيراعى حال الأكفأ . فإن كان فضل كفايته مؤثراً في زيادة العمل به كان من لوازم السياسة ، ولم يسغ فيها إقراره على عمله . وإن لم يؤثر في زيادة العمل كان عزل الناظر من طريق الأولى في تقديم الأكفأ ، وتخير الأعوان . وإن جاز في السياسة إقرار الناظر على عمله لنهوضه به . وقد قيل : إذا ذهب المميز هلك المبرز . والوجه السابع أن يكون سببه أن يخطب عمله من الكفاءة من يبذل زيادة فيه ؛ فلا يجوز عزله يبذل الزيادة حتى يكشف عن سببها ، فربما يخرجها بها البازل لرغبة في العمل أو لعداوة في العامل . فإن لم يظهر لها بعد الكشف موجب لم يحز في السياسة عزله بهذا البذل الكاذب . وكان البازل جديراً بالابعاد لابتدائه بالأفعال . فإن ظهر موجب الزيادة لم يخل من ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون لتقصير

الناظر فيجب عزله . والوزير بعد عزله بين خيارين : إما أن يقلد البازل ، أو يقلد غيره من الكفاة : والقسم الثاني أن يكون موجباً فضل كفاية البازل ، فيجب عزله بالبازل دون غيره : والقسم الثالث أن يكون سببها عسف البازل وخرقه ؛ فلا يجوز في السياسة عزل الناظر ولا تقريب البازل ، وربما مال الى الزيادة من تعاصي عن العزل فعزل ، وقد فصار هو العاسف المجازف . والوجه الثامن أن يكون سببه أن الناظر مؤتمن فيخطب عمله ضامن ؛ فتضمن الأعمال خارج عن قوانين السياسة العادلة ، لأن المؤتمن عليها اذا كان كافياً استوفى ما وجب ، وكف عما لم يجب ، وهذا هو العدل والضمأن إن ضمنها بمثل ارتفاعها لم يؤثر ، وإن ضمنها بأكثر منه تحكم في عمله وكان بين عسف أو هرب ؛ كأنه ضمن ليغتم لا ليغرم . حكى أن المأمون : عزم على تضمين السواد وعنده عبيد الله بن الحسن الغنبري القاضي . فقال له : يا أمير المؤمنين : إن الله تعالى قد دفعها اليك أمانة ، فلا تخرجها من يدك قبالة .

فعدل عن الضمان

فهذا تفصيل ما تعلق بوزارة التفويض من عقد وحل وتقليد وعزل .

فصل

(وزارة التنفيذ)

وأما وزارة التنفيذ : فهي أخص ، لقصورها عما اشتملت عليه وزارة التفويض واختصاصها من عموم التفويض بأربعة قوانين :

فالفصل الاول من قوانينها : السفارة بين الملك وأهل مملكته ، لأن الملك معظم بالحجاب ، مصون عن المباشرة بالخطاب ، فاقضى أن يختص بسفير محتشم ؛ ووزير معظم ، يطاع فيما يورده عنه من الاوامر والنواهي ، ويهاب فيما يتحمله اليه من المطالب والمباغى ؛ ليكون للملك اساناً ناطقاً ، وأذنأ واعية .

وهذه السفارة مختصة بخمسة أصناف . أحدها : السفارة بين الملك وأجناده ، فيحملهم على أوامره ونواهيه ويتنجز لهم من الملك ما استوجبوه وسألوه ؛ ويحتاج في سفارته معهم إلى أن يجمع بين اللين والعنف ، والخشونة واللفظ ، لانتقيادهم إلى طاعته بالرغبة والرهبة . والثاني السفارة بين الملك وعماله ، فيستوفى نظارة الاعمال ويتصحف أحوال العمال ليستدرك خللا ان كان ويستديم صلاحاً إن وجد ؛ ويحتاج في هذه السفارة إلى استعمال الرهبة خاصة ليكفهم عن الخيانة ويعثهم على الامانة . والثالث السفارة بين الملك ورعيته ليتصدى بانصافهم ؛ ويصغى إلى ظلاماتهم ، فيمضى ما تيسر له وينهى ما تعسر عليه . ويحتاج في هذه السفارة إلى استعمال اللين واللفظ ، ليصلوا إلى استيفاء الظلامة ، ويستدفعوا ذل الاستزامة . والرابع السفارة في استيفاء حقوق السلطنة التي للملك وعليه من غير مباشرة قبض ولا تنقيص . ويحتاج في هذه السفارة إلى الرهبة فيما يستوفيه للملك ، وإلى اللطف فيما يتنجزه من الملك . والخامس السفارة في اختيار العمال ومشاركة الاعمال ، لينهى حال من يرى تقليده وعزله من غير أن يباشر تقليداً ولا عزلاً ، لأن التقليد والعزل داخل في وزارة التفويض ويخرج عن وزارة التنفيذ ، والملك هو الذي يأمر بالتقليد والعزل ان لم يباشره . وشروط هذه السفارة : أن يكون جيد الحدىس ، صحيح الاختيار ، قليل الاغترار ، عارفاً بكفاءة العمال ، ومقادير الاعمال ، ليحمد اختياره ويقل عثاره .

فصل

(الرأى والمشورة)

والفصل الثانى من قوانين هذه الوزارة : أن يمد الملك برأيه ومشورته ، فان الملك مع جزالة رأيه وصحة رويته محجوب الشخص عن مباشرة

الأمور . فصار محبوب الرأي عن الخبرة بها . فاحتاج الى بارز الشخص بالمباشرة . ليكون بارز الرأي بالخبرة . فليس الشاهد كالعائب : ولا المخبر كالمعين . ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس الخبر كالمعاينة » . والوزير أحص بهذه المرتبة ، فكان أحق بالرأي والمشورة . وذكر في كتب الفرس : إن للوزير على الملك ثلاثاً : رفع الحجاب عنه ، وإتمام الوشاة عليه ، وإفشاء السر اليه . وقيل في حكمة آل داود : الفضة والذهب يثبتان القدم ، وأفضل منهما المشورة الصالحة . وللوزير أن يستشير فيما يشاور فيه الملك اذا لم يكن سرّاً مكتوماً . وليس لغير الوزير أن يستشير فيما يستشار لوقوع الفرق بينهما من وجهين . أحدهما : أن الوزير مختص من مصالح الملك بما يقصر عنه من عداه ، فلزمه من الاستظهار ما لا يلزم من سواه . والثاني : ان استشارة الوزير عائدة الى مصالح الملك فعمت ، واستشارة غيره عائدة الى رأيه فخصت ، ويختلف أهل الشورى باختلاف الأرب المقصود . كما قال الحكماء : شاوروا الشجعان في أولى العزم ، والجنباء في أولى الحزم : لتخرج من معرة تقصير الجبان ، وتهور الشجعان ، ويتخلص لك من الرأيين نتيجة الصواب . وللوزير في المشورة حالتان . أحدهما : ان يبتدئه الملك بالاستشارة ، فيلزمه ان يشهر برأيه فيها سواء اختصت بملكه او تعدته الى غيره . وقال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه : ربما اخطأ البصير قصده ؛ واصاب الاعمى رشده . وعلى الوزير فيها حقان . أحدهما اجتهد رأيه في ايضاح الصواب . والثاني ابانة صحته بتعليل الجواب ، ليكون محتجاً فيكفي توهم الزلل ويسلم من مظنة الارتياب . والحال الثانية : ان يبتدئ الوزير بالمشورة على الملك ، فله فيها حالتان . أحدهما ان لا يتعلق بمشورته اجتلاب نفع ولا استدفاع ضرر فهذا تجوز من الوزير وتبسط على الملك ان انكره فحقه . وان احتمله ففضله . فقد قيل : كثرة النصح نهجم على سوء الظن

والثانية ان يتعلق بمشورته اجتلاب نفع واستدفاع ضرر . فان اختص
 بالمملكة كان من حقوق الوزارة وإن جاوزها كان من نصح الوزير . وعليه
 أن يذكر سبب ابتدائه ويوضح صواب رأيه . وإذا استقر الاحزم على
 ما اقتضاه الرأي لزمه فيما يؤدي به من الاستشارة ويبدى به من المشورة أن
 يكتمه على كل خاص وعام لأمرين . احدهما : ان الرأي يجب أن يظهر
 بالأفعال دون الأقوال لأن ظهوره بالفعل ضرر وظهوره بالقول خطر .
 وقد قيل : من وهن الأمر إعلانه قبل احكامه . والثاني : أنه من أسرار الملك
 الذي يجب أن تكتم في الصدور وتصار في الظهور للجمع بين تأدية الامانة وطلب
 السلامة ، فان في إفشاء أسرار الملك خطراً به وبمن أفشاها . وقد قيل : كشف
 الاسرار من شيم الاشرار . فلذلك قيل : الواقعة خير من الراقية . ولقل ماتعفوا
 الملوك عن يفيش أسرارها ، لتردده بين خيانة وجناية . وأحسن أحواله فيها
 ان سلم أن يغض عنه فيذل أو يخفي فيقل . وقد قيل في بعض أسفار
 بني اسرائيل : لسان الجاهل وقلبه واحد . وقيل في مشور الحكم : لسان
 الجاهل مفتاح ختفه . ولذلك قيل : صدور الاحرار قبور الاسرار . وقد
 يسعد بكتم أسرارهم من تعرى عن غيره من الفضائل ، وتجرد عما سواه من
 الوسائل ، لأنه قد صار خازناً لأهل الذخائر ، ومؤمناً على أنفس الودائع ؛
 إذا سلم من الادلال بها . فلن تزل الاقدام عند الملوك بمثل الادلال . ولقل
 مدل سلم من ذل . ولأن تزداد انقباضاً إذا بسطه فتزداد اكراماً أولى بذى
 الحصافة من ضدها . وقد قيل : من بسطه الادلال قبضه الادلال . وقد قيل في
 مشور الحكم : إذا زادك الملك تأنيساً فزده اجلالاً .



فصل

(عناية الوزير بالملك)

والفصل الثالث من قوانين هذه الوزارة : أن يكون عيناً للملك ناظرة وأذناً سامعة ، ينهى ما شاهد على حقه ؛ ويخبر بما سمع على صدقه ؛ لأنه قد سوه بالملك وميز بالاختصاص وندب للبصالح . فلزم أن يتخصص بمصالح الملك ؛ فيقوم مقامه في مشاهدة ما غاب وسماح ما بعد لتقدمه على من سواه ، وعليه في ذلك ثلاثة حقوق . أحدها : أن يدهم الفحص عن أحوال المملكة حتى يعلم ما غاب كعمله بالحاضر ؛ ويعلم ما خفي كعمله بالظاهر ؛ فلا يتدلس عليه حق أمر من باطله ، ولا يشتبه عليه صدق قول من كذبه . فقد قيل : الحق أبلج والباطل للجلج ، فان قصر فيها حتى خفيت أو استرسل فيها حتى تدلست كان مؤاخذاً بجرم التقصير وجريرة الضرر . والثاني : أن لا يعجل مطالعة الملك بها ولا يؤخرها - وإن جاز تأخير العمل بها لأن عليه الانتهاء ، وليس عليه العمل . وقد قيل في حكمة آل داود عليه السلام : الذي يكتم جهله ؛ خير من الذي يكتم حكته . وإذا كان منه بمنزلة عينه الناظرة وأذنه السامعة التي يتعجل العلم بها ، وجب أن يجري معه على حكمها ليستدرك الملك ما يجب تعجيله ، ويقدم الرؤية فيما يجوز تأخيرها ، فان أخر الوزير اعلام الملك بها وقد حسم ضررها كان للنصيحة مؤدياً ؛ ومن الملك على وجل . ومن هذا الوجه خالف وزير التفويض في قيامه بتدبيرها دون المطالعة بها ، لأن ذلك مقصور على الانتهاء وذلك مندوب للعمل . والثالث : يوضح له حقائق الامور ويساوى فيها بين الصغير والكبير ، ولا يميل قريباً ولا يتحيف بعيداً ، ولا يعظم من الامور صغيراً ولا يصغر منها عظيماً ، فان من خاف

من صغار الامور أن تصير كباراً أو من كبارها أن تعود صغراً ، أخبر بحقائقها في المبادئ مخبراً ، وفي الغايات مشيراً . فان أخبر بالغايات وأعرض عن ذكر المبادئ ، كان تدليساً لخبره بمشورته ، فلم يؤد الأمانة في خبره . وان لم يكن في مناصحته . فكان بالانكار حقيقاً والذم جديراً . وقد قيل : رب صباية غرست من لحظة ، وحرب جنيت من لفظة .

فصل

(حرصه على مصالح الملك)

والفصل الرابع من قوانين هذه الوزارة : أن يفتدي راحة الملك بتعبه ، ويبقي دعتة بنصبه ، ولا يغيب إذا أريد ، ولا يسأم إذا أعيد : لانه لسان الملك اذا نطق ، وعينه اذا رمق ، ويده اذا بطش ، فلا تبعد عن دعائه ، ولا تضجر من ندائه ، لأن عوارض الملك من هواجس أفكاره وتقلب خاطره . وقد يتجدد مع الاوقات مالا يعرف أسبابه ، ولا تتعين أوقاته . فليكن على رصد منها حتى لا تقف به أغراض الملك فيفضي إلى نفور أو ضجر ، وهو من كل واحد منهما على خطر . لأنه قد يؤاخذ بالجريرة قبل ظهورها ؛ ويعاقب على الصغيرة مثل كبرها ، إذا حكم بالهوى ووثب بالقدرة . ومن هذا الوجه خالف وزير التفويض الذي يجوز أن يتأخر بمباشرة الامور ؛ عن مواصلة الحضور . وهذا الوزير مقصور على الحضور دون العمل فصار هذا أكثر نقلاً ؛ وذلك أكثر عملاً . وربما مل الملازمة فأعقبته أسفاً إذا فارقها ، لأن في ملازمته للملك نصبا يقترب به ، وفي متاركة راحة تؤول إلى ذل ؛ وهما ماهما في التباين . فليختبر لنفسه ما وافقها من عز يجتذبه بالكبد . او ذل يؤول اليه بالدعة . فانه إن صبر على اعادة الملك ظفر بارادته من الملك

وهو على الضمان ان خالفها . وقد قال أنوشروان : ما استنجحت الامور بمثل الصبر، ولا اكتسبت البغضاء بمثل الكبر . وقد قيل : من خدم السلطان خدمه الاخوان . فاطرد على هذا التعليل : ان من تنكر له السلطان خذله الاخوان . لأنه متبوع على تحكمه ، ومساعد على توهمه

فهذا ما اختص بقوانين وزارة التنفيذ بعد ما قدمناه من قوانين وزارة التفويض، ثم يختلفان في اصل التقليد من ستة اوجه . احدها ان الملك يقلد وزير التفويض في حقوقه وحقوق رعيته ، ويقلد وزير التنفيذ بمضيها بأوامر الملك وعن رأيه . والثاني أن وزارة التفويض تفتقر إلى عقد يصح به نفوذ أفعاله ؛ ووزارة التنفيذ لا تفتقر إلى عقد لانه فيها أمور بتنفيذ ماصدر عن أمر الملك . والثالث ان وزير التفويض مأخوذ بدرك مامضاه . والرابع ان وزير التفويض لا ينزل الا بالقول او ما في معناه دون المشاركة لانه قد تملكها بمباشرة الأمور : ووزير التنفيذ ينزل بالمشاركة لأنه مأمور . والخامس أن وزير التفويض لا ينزل ان كف وترك حتى يستعفي الملك منها لأنه مستودع الاعمال فلزمه ردها الى مستحقها . ووزير التنفيذ يجوز ان ينزل بعزل نفسه بالكفو والمشاركة لأنه لا شيء يده فيؤخذ برده . والسادس ان وزارة التفويض تفتقر الى كفاية السيف والقلم لهوضه بما اوجبها ، ووزارة التنفيذ غير مفتقرة اليهما لقصورها عنهما ، وانما يعتبر فيها ستة اوصاف وهي معتبرة في كل مدبر ذي رياسة . وهي : الأبهة ، والمنة ، والهمة ، والعفة ، والمروءة ، وجزالة الرأي . وقد كان اكثر وزراء الفرس وزراء تنفيذ : واكثر وزراء الملوك الاسلام وزراء تفويض . ووزارة التفويض استسلام ، ووزارة التنفيذ استمداد



فصل

(في الحقوق)

ثم تشترك الوزارتان بعد التمييز في حقوق وعهود ، فاما الحقوق فثمانية احدها : أن يكون باعلاء الوزارة ناهضاً ، وفي مصالح المملكة راكضاً ، يقدم حظ الملك على حظ نفسه ، ويعلم ان صلاحه مقترن بصلاحه ، فلن تستقيم احوال الوزير مع اختلاف حال الملك لأن الفروع تستمد اصولها ولو استقامت لكان ميلها وشيكا . وقد قيل في مشور الحكم : لا تقم برجع متقم . والثاني : أن يكون على الكد والتعب قادرا ، وفي السخط والرضا صابرا ، لا ينفر اذا اوحش فان نفوره عطب - وليتوصل الى راحته بالتعب والى دعتة بالنصب ؛ ولذا قيل : علة الراحة قلة الاستراحة . وقال عبد الحميد : أتعب قدمك فكم تعب قدمك . فان تشاغل براحتة ومال الى لذته ، سلبها بالتسكّر ؛ وعدمها بالتغير ، فضاع واضاع ، وكان من امره على خطرو قد قيل في مشور الحكم : على خطر من لم يخاطر فكيف بالمغرور المخاطر . وقد قيل في بعض اسفار بني اسرائيل : الذي يحب الشهوات يبغض نفسه . والثالث : ان يكون لاحسان الملك شاكرا ، ولا ساءته عاذرا ، يشكر على يسير الاحسان ؛ ويعذر في كثير الأساءة ، ليستمد بالشكر احسانه . ويستدفع بالعذر اساءته . فان عدل عنهما كان منه على ضدتهما . وقد قيل : احق الناس بالمنع الكفور ، وبالصنيعة الشكور . والرابع : ان يظهر محاسنه ان خفيت ويستتر مساويه ان ظهرت ، لأنه بمحاسنه معلوم موسوم ، وبمساويه مقروء مرسوم ، يشاركه في حمد محاسنه ، ويؤاخذ بدم مساويه . وربما استرسل الملك لثقتة بالاحباب فار تكب بالهوى ما يسان عن اذاعته ، وكان الوزير احق بستره عليه ، لأنه الباب المسلوك اليه ، مسائر غير مجاهر . فقد

قيل : النصح بين الملاءم تفرع . والخامس : ان يخلص نيته في طاعته . ويكون سره كعلائته : فان القلوب جاذبة تملك اعنة الاجساد : فان اتفقا والا فالقلب اغلب ، وهو الى مراده اجذب ، كما قال الشاعر :

وما زرتكم عمدا ولكن ذا الهوى الى حيث يهوى القلب تهوى به الرجل
فاخلص قلبك ليطيعك جسدك ، واحسن سريرتك لتحسن علائتك : فان القلوب تتم على الضمائر قهتكم استارها : وتذيع اسرارها . وقد روى مجاهد عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى عليه وسلم : « في ابن آدم مضغة اذا صلحت صلح الجسد ، واذا فسدت فسد الجسد ، ألا وهي القلب » .
وقد قيل في بعض صحف بني اسرائيل : قلب الانسان يغير وجهه خيرا كان او شرا . والسادس : ان لا يعارض الملك فيمن قرب فاستبطن ولا يماريه فيمن حط ورفع ، فانه يحكم بقدرته : ويأنف من معارضته . فربما انقلب بسطوته اذا عورض ؛ ومال بانتقامه اذا خولف ، فبواذر الملوك تسبق نذيرها وتدحض أسيرها ، فان سلم من الخطر لم يسلم من الضجر ، ولو سلم منهما وهو نادر - ففقت المعارض مركز في الغرائز ، وكفي بالملت عقي . وقال بزرجمهر : يجب للعاقل ان لا يجزع من جفاء الولاة وتقديمهم الجاهل عليه ، إذ كانت الاقسام لم توضع على قدر الاخطار ، فان حكم الدنيا ان لا تعطى احدا ما يستحقه ، لكن زيده وتنقصه . والسابع : ان يتقاصر عن مشاكلة الملك في رتبته ، ويقبض نفسه عن مثل هيئته : فلا يلبس مثل ملابسه . ولا يركب مثل مراكبه ، ولا يستخدم مثل خدمه ؛ فان الملك يأنف ان موئل ، وينقم إن شوكل : ويرى أنها من أحواله المحتاجة ، وحشمته المستباحة ، وليعوض عنها بنظافة لباسه وجسده من غير تصنع ؛ فان النظافة من المروءة والتصنع للنساء . ليكن بالسلامة محموظا . وبالحشمة ملحوظا . والثامن : ان يستوفي للملك ولا يستوفي عليه ، ويتأول للملك ولا يتأول عليه . فان الملك اذا

أراد الانصاف كان عدل أقدر ، وإن لم يرده فيد الوزير معه اقصر ، وإيما
أراد الوزير عوناً لنفسه ، ولم يرده عوناً على نفسه ، فإن وجد إلى مساعدته
سبيلاً سارع إليها ، وإن خاف ضررها وانتشار الفساد بها تلطّف في كفه
عنها إن قدر ؛ وإن تعذر عليه تلطّف في الخلاص منها إن قدر ، ولا يجهر
بالمخالفة ما كان على رغبته في النظر . سئل بعض حكماء الروم : عن أصلح
ما عوشر به الملوك . فقال : قلة الخلاف وتخفيف المؤنة ، فلذلك لم تصحب
الملوك إلا على اختيارهم ، ولم يتمسكوا إلا بمن وافقهم على آرائهم . وليس
لمن خالفهم حظ منهم ، وإنما كان على خطر معهم ، وإذا روعيت أحوال
الناس وجدوا لا يأتلفون إلا بالموافقة فكيف بذوي القدرة من الملوك .
وقد قال الشاعر :

الناس إن وافقتهم عذبوا أولاً فإن جنّاهم مر
كم من رياض لا أنيس بها تركت لأن طريقها وعر
وقال بعض الحكماء : حرز الناس ثلاثة : إلفة تجمعهم ، وطاعة تمنعهم ،
ومناصحة تنفعهم . فأنهم إن تفرقوا تفرقت أمورهم ، وإن عصوا ظهر نفورهم ،
وإن لم ينصحوا وغرت صدورهم

فصل

(تابع اليهود)

فأما اليهود الموقظة ، فسأقول وأرجو أن يقترن بالقبول . اجعل أيها
الوزير لله تعالى على سرك رقيباً يلاحظك من زيغ في حقه ، واجعل لسلطانك
على خلوتك رقيباً يكفك عن قصير في أمره ، ليسلم دينك في حقوق الله
تعالى ، وتسلم دنياك في حقوق سلطانك ، فتسعد في عاجلتك وآجلتك ، فإن

تنافى اجتماعهما لك ، فقدم حق الله تعالى على حق الملك . فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أحب ديناه أضر بآخرته ، ومن أحب آخرته أضر بدينه ؛ فأثروا ما يبق على ما يفنى » . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من التمس رضى الله بسخط الناس رضى الله عنه وأرضى عنه الناس » . وقال بعض الحكماء : كل امرئ يجري من عمره الى غاية تنتهى اليها مدة أجله ، وتنطوي عليها صحيفة عمله ، فخذ من نفسك لنفسك . وقس يومك بأمسك . وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، يتمثل كثيراً بهذه الآيات :

إنما الناس ظاعن ومقيم فالذي بارئ للمقيم عظه
ومن الناس من يعيش سوياً ساهر الليل عامل القظه
فإذا كان ذا حياء ودين حاذر الموت واستحى الحفظه

حق عليك أيها الوزير : أن تكون بالرعية خيراً . وإلى أحوالهم متطلعاً ؛ وهم على نفسك وعليهم مستظهراً ، لأنهم من بين من تسوسه أو تستعين به لتعلم ما فيه من فضل ونقص ، وعلم وجهل . وخير وشر ، وتحرز من غرور المتشبه ، وتدلس المتصنع ؛ فتعطى كل واحد حقه ، ولا تقصر بذى فضل ، ولا تعتمد على ذى جهل . فقد قيل : من الجهل صحبة ذوى الجهل ومن المحال مجادلة ذى المحال .

وافرق بين الأختيار والأشرار . فان ذا الخير يبنى ، وذا الشر يهدم . واحذر الكذوب ؛ فان ينصحك من غش نفسه ، ولن ينفعك من ضرها . وقد قيل : من ضيع أمره فقد ضيع كل أمر ، ومن جهل قدره جهل كل قدر . ولا تستكفين عاجزاً بضيع العمل ، ولا شرهاً فيضرك باحتجانه . وقد قيل : ليعد من البهائم من لم تكن غايته من الدنيا إلا نفسه . ولا تغنى بمن لا يحافظ على المروءة ؛ فقل ما تجد فيه خيراً لزمه في صيانة نفسه ، وميله

الى خمول القدر . و بعيد من أسقط حق نفسه أن يقوم بحق غيره . و صعب
على من ألف اسقاط التكلف أن يحول عنه . و قد قيل في حكم الهند : ذوا المروءة
يرتفع بها وتاركا يهبط ، و الارتقاء صعب والانحطاط هين ، كالحجر الثقيل
الذي رفعه عسير و حطه يسير . و قال بعض البلغاء : أحسن رعاية ذوى
الحرمات ، و اقبل على أهل المروءات ، فان رعاية ذوى الحرمة ، تدل على كرم
الشيمة ، و الاقبال على ذوى المروءة ، يعرب عن شرف الهمة

اختبر أحوال من استكفيته لتعلم عجزه من كفايته ؛ و احسانه من اساءته .
فعمل بما علمت من اقرار الكافي ، و صرف العاجز ، و حمد المحسن ؛ و ذم
المسيء . و قد قيل : من استكفي الكفاة ؛ كفي العداة ، فان التبتت عليك
أمورهم . أو هنت الكافي ، و سلطت العاجز ؛ و أضعت المحسن ؛ و أغريت
المسيء . و لأن يكون العمل غائباً فينصرف اليه فكرك ، أولى من أن يباشره
عاجز أو خائن فيقبح بهما أثرك ، فاحذر العاجز فانه مضيع ، و توق الخائن
فانه يكدح لنفسه . و قال الشاعر :

إذا أنت حملت الخؤون أمانة فانك قد أسندتها شر مسند

اقتصر من الأعوان بحسب حاجتك اليهم ، و لا تستكثر منهم لتكثر
بهم ، فلن يخلو الاستكثار من تنافر يقع به الخلل ، أو ارتفاق يتشاكل به العمل ،
وليكن أعوانك وفق عملك ، فانه أنظم للشمل ، و أجمع للعمل ، و أبلغ
للاجتهاد ، و أبعث على النصح . أنشدت لابن الرومي :

عدوك من صديقك مستفاد فلا تستكثرن من الصحاب

فان الداء أكثر ما تراه يكون من الطعام أو الشراب

فدع عنك الكثير فكم كثير يعاف و كم قليل مستطاب

فما اللجج الملاح بمرويات و تلقى الرى فى النطف العذاب

هذب نفسك من الدنس ؛ تهذب جميع أتباعك . و نزه نفسك عن

الطمع : تنزه جميع خلفائك . و توق الشرفان يزيدك إلا حرصاً إن أجذبت ،
ونقصاً إن أكديت ، وهما معرة ذوى الفضل ، ومضرة أولى الحزم . وقد
قيل : بحمدك لا بكفرك . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« اقتربت الساعة : ولا يزداد الناس في الدنيا إلا حرصاً ، ولا يزداد منهم إلا
بعداً » وقال محمود الوراق :

لا يغلبك غالب الحرص واعلم بأن الناس في نقص
ألبس أخاك على تصنعه فلبم مقتضخ على النص
ما كدت أخفص عن أخى ثقة إلا عدمت كواعب الفحص

رض نفسك بمشارقة الأعمال ، بهبك جميع عمالك ، وتنظم به جميع
أعمالك : ولا تكل الى غيرك ما يختص بمباشرتك طلباً للدعة ، فعزل عنه
نفسك ، وتوثر به غيرك ، فتكون من وفائه على غدر : ومن نفسك على
تقصير ، فان العطلة عقلية ، والجواد اذا وقفرا كضته البراذن . وقال بزرجمهر :
إن يكن الشغل مجهداً : فان الفراغ مفسدة . وقال عبد الحميد : مازانك
ما أضاع زمانك . ولا شانك . ما أصلح شانك .

اجعل زمان فراغك مصروفاً الى حالتين . احدهما : راحة جسدك ،
واجمام خاطرك ، ليكونا عوناً لك على نظرك . روى ان ابنا لعمر بن العزير
دخل عليه وهو نائم . فقال : يا أبت تنام : والناس على بابك قيام . فقال : يابنى
ان نفسى مطيتى وأخاف أن أحمل عليها فتقعدي . والحال الثانية : أن تفكر
بعد راحة جسدك واجمام خاطرك فيما قدمته من أفعالك ، وتصرفت فيه من
أعمالك ، هل وافقت الصواب فيها فتجعله مثلاً لتحذيه ، أو نالك فيها زلل
فتستدرك منه ما أمكن وتنتهى عن مثله في المستقبل . فقد قيل : من فكر
أبصر . وقال بعض الحكماء : من لم يكن له من نفسه واعظ ، لم تنفعه المواعظ .
ثم أصرف فكرك بعد ذلك الى ماتستقبله من أفعالك : على أى تمضيته ؟ وماذا
(٤٤ ف)

تفعل فيه ؟ في تقديم الفكر على العمل ، احتراز من الزلل ؛ لتكون على ثقة من الصواب ، فان عارضتك الاقدار لم تلم . فقد قيل : الامور إذا انقضت ، كالكواكب إذا انقضت . وقال النابغة الجعدي :

ألم تعلموا ان الملامة نفعها قليل إذا ما الشيء ولى فادبرا

انخفض جناحك لمن علا ، ووطئ كنفك لمن دنا ، وتجاف عن الكبير تملك من القلوب مودتها ، ومن النفوس مساعدتها . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « لا وحدة أو حش من العجب » . وقيل لحكيم الروم : من أضيّق الناس طريقاً وأقلهم صديقاً ؟ قال : من عاشر الناس بعبوس وجهه ، واستطال عليهم بنفسه . ولذلك قيل : التواضع في الشرف ، أشرف من الشرف

كن شكوراً في النعمة ، صبوراً في الشدة ، لا تبترك السراء ، ولا تدهشك الضراء ، لتكافأ أحوالك ، وتعتمد خصالك ، فتسلم من طيش النظر وسكرة البطر ؛ فانها تنجلي عن ندم أو ضرر . فقد قال بعض الحكماء : العاقل لا يستقبل النعمة بيطر ، ولا يودعها بحزع . وقيل في مشور الحكم : اشتغل بشكر النعمة عن البطر بها . وقيل في أمثال الهند : العاقل لا يطر بمنزلة أصابها ولا شرف ، كالجبل الذي لا يتزلزل وان اشتدت الريح ؛ والسخيف بطره أدنى منزلة ؛ كالخشيش الذي يحركه أدنى ريح .

استدم مودة وليك بالاحسان اليه ، واستسل سخيمة عدوك بعد الاحتراز منه ؛ وداهن من لم يجاهر بك بعداوته ، ويقا تلك بمثله ، فيطني نائرة عداوته . ويتواطأ لك بمجاماته . قيل لبعض الحكماء : ما الحزم ؟ قال : مداواة الأعداء ، ومواخاة الأكفاء .

ولا تعول على التهم والظنون ، واطرح الشك باليقين . فقد قيل : لا يفسدك الظن على صديق قد أصاحك اليقين له . قال الشاعر :

إذا أنت لم تبرح تظن وتقتضى على الظن أردتك الظنون الكواذب
واختبر من اشتبهت حاله عليك ، لتعلم معتقده فيك ، فتدري تصنعه
منك ، فإن اللسان لا تصدق عن القلوب لما يتصنعه المداحي ؛ ويتكلفه
المداهن . كما قال عمرو بن الأهتم :

لسانك لى حلو ونفسك مرة وخيرك كالمرعاة في الجبل الوعر
وشهادات القلوب أصدق ، ودلائل النفس أوثق . وقد قيل في مشور
الحكم : للعين سر في علم ما يسر . وقال إبراهيم بن المهدي :

تظل في عينه البغضاء كأمينة فالقلب يكتمها والعين تبديها
والعين تعرف في عيني محدثها من كان من حزبها أو من أعاديها
فان وقفت بك الحال على الارتباب ، اعتقدت المودة في ظاهره ؛
وأخذت بالحزم في باطنه . وإذا أقنعتك الاغضاء عن الاختبار ؛ فلا تتخطه ،
فأكثر الامور تمشى مع التغافل والاعضاء . وقد قال أكرم بن صيفي : من
شدد نفر ، ومن تراخى تألف ، والشرف في التغافل . ولقلبا جوهر المنضى ،
وقوطع المتغافل ؛ مع انعطاف القلوب عليه ، وميل النفوس اليه ، وهذا من
أسباب السعادة وحسن التوفيق . روى معمر عن خلاد بن عبد الرحمن عن
أبيه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : « ألا أخبركم بأحبكم إلى الله ؛
فظننا أنه يسمى رجلا . فقال : أحبكم إلى الله . أحبكم إلى الناس . ألا أخبركم
بأبغضكم إلى الله ؛ فظننا أنه يسمى رجلا . فقال : أبغضكم إلى الله أبغضكم إلى الناس . »
شاور في أمورك من تثق منه بثلاث خصال . صواب الرأي ؛
وخلوص النية ؛ وكتمان السر . فلا عار عليك أن تستشير من هو دونك ،
إذا كان بالشورى خيرا . فان لكل عقل ذخيرة من الرأي وحظاً من
الصواب ، فتزداد برأي غيرك وإن كان رأيك جزلاً كما يزداد البحر بمواد
من الانهار وإن كان غزيراً . فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

لا مظهرة أوثق من المشاورة . وقد يفضل المستشار على المشير ، ويظفر بالرأى المشير ، لأنها ضالة يظفر بها من وجدها من فاضل ومفضول . وقد روى أبو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « استرشدوا العاقل ترشدوا ، ولا تعصوه فتندموا » . وعول على استشارة من جرب الأمور وخبرها ؛ وتقلب فيها وباشرها ، حتى عرف مواردها ومصادرها ، فلن يخفي عليه خيرها وشرها ، ما لم يوهنه ضعف الهرم . كالذي حكى عن أكرم بن صيفي وقد سأله قومه بنو نميم عن مادهم في حرب يوم الكلاب . وقالوا : أشر علينا بالرأى ، فأنك شيخنا وعميدنا وموضع الرأى منا . فقال : ان وهن الكبير قد شاع في جميع بدني ، وإنما قلبي بضعة مني . وليس معي من حدة الذهن ما أبتدي له بالرأى ؛ ولكن تقولون واسمع ؛ فاني أعرف الصواب إذا مر . وعول على ذوي الاسنان فان الحكمة معهم . وقد قال الشاعر :

إن الأمور اذا الاحداث دبرها دون الشيوخ ترى في بعضها خلا
إن الشباب لهم في الأمر بادرة وللشيوخ أناة تدفع الزلا
واعدل عن اشارة من قصد موافقتك متابعة لهواك ، واعتمد مخالفتك انحرافا عنك ، وعول على من توخى الحق لك وعليك . فقد قيل في قديم الحكم : من التمس الرخص من الاخوان في الرأي ، ومن الأطباء في المرض ، ومن الفقهاء في الشبهة ، أخطأ الرأي وزاد في المرض واحتمل الوزر . ولا تؤاخذ من استشرت بدرك الرأي إن زل ؛ فما عليه إلا الاجتهاد وان حجزته الأقدار عن الظفر . وقد قيل في منثور الحكم : من كثر صوابه لم يعارح لقليل الخطأ

اختر لأسرارك من تثق بدينه وكتباه . وتسلم من إذا غنه وادلالة . لو قدرت على أن لا تودع بك غيرك كان أولى بك وأسلم لك . لأنك فيها بين خطر أو حذر . وقد روى عطاء عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « استعينوا على قضاء الحوائج بكتانها فان كل ذى نعمة محسود » . وقد قيل في مشور الحكم : انفراد بترك ولا تودعه حازماً فيزل ، ولا جاهلاً فيخون . والعرب تقول : من ارتاد لسره فقد أذاعه

ثبت فيما لا يقدر على استدراكه ، فقلبا تعقب العجلة إلا ندماً . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » . وقيل في حكم آل داود . من كان ذا تودة وصف بالحكمة . وقيل في مشور الحكم : أناة في عواقبها درك ؛ خير من عجلة في عواقبها فوت وقدّم ما قدرت عليه من المعروف ؛ فقلبا يعقب الذنب إلا ندماً ، فان للقدرة غاية ولنفيذ الأمر هاية ، فاغتنمها في مكنتك تسعد بما قدمته ، ويسعد بك من أعتته . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لكل ساع غاية وغاية كل ساع الموت » . وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : انتهزوا هذه الفرص فانها تمر مر السحاب . وقال بعض الحكماء : من أخر الفرصة عن وقتها ، فليكن على ثقة من فوتها . ولذلك قيل : خير الخير أوحاه وقال الشاعر :

وعاجز الرأي مضياغ لفرسته حتى اذا فات أمر عاتب القدرا

وقيل في حكم الفرص : لا خير في القول إلا مع الفعل ، كما لا خير في المنظر إلا مع الخبر . وقيل في أمثال الهدى : لا يتم حسن القول إلا بحسن العمل ، كالريض الذي لا يبرأ بمعركة الدواء حتى يتداوى

احذر قبول المدح من المتملقين : فان النفاق مركوز في طباعهم ؛ ويداجونك بهين عليهم ، فان نفقوا عليك غششت نفسك ؛ وداهنت حسك . وصح فيك ما قيل في مشور الحكم : سوق النفاق دأمة النفاق . وقال عبد الملك بن مروان لروح بن زباع : لا تغتابن عندي أحداً ، فاني لا أأتمنك على غيبي ، ولا تنفش

لى سراً ، فانتى لا أثق بك فى مجلسى ، ولا تطرينى فى وجهى ، فانتى إن قبلته
منك غبت عقلى ، وإن رددته عليك أسأت عشرين ، وأنت أعرف بنفسك
من غيرك فيما تستحق به حمداً أو ذمّاً ، ففاح نفسك بما فيها ، فانك أعلم بمحاسنها
ومساوئها . وقد قيل فيما أنزل الله تعالى من الكتب السالفة : عجبت لمن قيل فيه
الخير وليس فيه كيف يفرح ، وعجبت لمن قيل فيه الشر وهو فيه كيف يغضب .
وقال بعض الحكماء : من مدحك بما ليس فيك ، لحقيق أن يذمك بما ليس فيك .
وقال بعض البلغاء : من أظهر شكرك فيما لم تأت إليه ، فاحذر أن يكفر نعمتك
فيما أسديت إليه ، فقوض مدحك إلى أفعالك فانها تمدحك بصدق إن أحسنت ،
وتذمك بحق إن أسأت ، ولا تغتر بمخادعة اللسان الكذوب . فقد قيل : أبصر
الناس من أحاط بذنوبه ، ووقف على عيوبه . وقد قيل فى بعض الصحف الأولى :
ثمّار الحكماء لأنفسهم . كتب حكيم الروم إلى الاسكندر : لا ترغب فى الكرامة
التي تنالها من الناس كرهاً ؛ ولكن فى التي تستحقها بحسن الأثر وصواب التدبير
اعتمد بنظر كاحماد سلطانك ، وشكر رعيتك ، تكن أيامك سعيدة ؛
وأفعالك محمودة ؛ والناس بك مسرورين ، ولك أعواناً مساعدين ، ويبقى
بعدك فى الدنيا جميل ذكرك ، وفى الآخرة جزيل أجرك ؛ واستعذ بالله من
ضدها ؛ فيعدل بك إلى صدها . فان الولايات للحكّ تظهر جواهر أربابها .
فمنهم نازل مرذول ، وصاعد مقبول . روى عن أنس بن مالك عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال : « أحسنوا جوار نعم الله تعالى ؛ فقلّ ما زالت عن
قوم فعادت إليهم » . وكذلك قيل : ربما نرق شارب الماء قبل ريه . وتعرض
رجل ليحيى بن خالد بن بردك وهو على الجسر بكتاب وسأله أن يخطمه . فقال :
يا غلام أختم كتابه مادام الطين رطباً . ثم أنشد :

إذا هبت رياحك فاغتتمها فان لكل خائفة سكون

ولا تغفل عن الاحسان فيها فما تدرى السكون متى يكون

إذا نلت من سلطانك حظاً ؛ وأوجبت عليه من خدمتك حقاً ، فلا تستوفه . ودع لنفسك بقية يذخرها لك فيراها حقاً من حقوقك ؛ ليكن كفيل اداها اليك ، فإن استوفيتها صرت الى غاية ليس بعدها الا النقصان .
وقد قال الشاعر :

إذا نُم أمر بدا نقصه توقع زوالا اذا قيل نُم
واعلم انك مرصد لحوائج الناس لان يدك أزمة الامور ، واليك غاية الطلب ؛ فكن عليها صبوراً تكن بقضائها شكوراً . ولا يضجرك طالبا وقد أملك ، ولا تنفر عليه ان راجعك ، فما يجد الناس من سؤال بدا . ولخير دهرك أن ترى مرجوا ، وأنشدت لأبي بكر بن دريد رحمه الله تعالى :

لا تدخلنك ضجرة من سائل فلخير دهرك ان ترى مستولا
لا تجبهن بالرد وجه مؤمل فبقاه عزك ان ترى مأمولا
واعلم بأنك عن قليل صائر خيرا فكن خيرا وى جميلا

وقيل في الصحف الأولى : القلب الضيق لا تحسن به الرياسة ؛ والرجل اللثيم لا يحسن به الغنى ؛ ولئن كانت الحوائج كالمغارم لمن استقلها ، فهي مغام لمن وفق لها ، وليس بغرم ما عاد بغم ، ولا بضائع ما اصطنع في معروف . وقد روى عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ما عظمت نعمة الله على عبد الا عظمت مؤنة الناس عليه فمن لم يحتمل مؤنة الناس عرض تلك النعمة للزوال ، . و اذا جعلت الوزارة غابات الأمور اليك متتية ؛ وحوائج الناس عليك واقعة ، والقدرة لك مساعدة لا نبساط يدك ، ونفوذ امرك ، ضرت بالتوقف والاعراض بخلا بحقوق نظرك ، واسعا على فوت فطنتك . وقد قال بهرام جور في عهده الى ملوك فارس : انكم بمكان لا مصرف للناس عن حوائجهم اليكم ، فلتتسع صدوركم كاتساع سلطانكم . فان ذخرك باصطناعه ابقى ، ودفعك به تن نعمتك أوقى

وقد قال علي بن الجهم :

إذا جدد الله لي نعمة شكرت ولم يرني جاحدا
ولم يزل الله بالعائدا ت على من يمجود بها عائدا
أبا جامع المال وفرته لغيرك اذ لم تكن خالدا
فان قلت اجمعه للبني قد أفقر الولد الوالد
وان قلت اخشى صروف الزمان فكن من تصاريفه واجدا

فاجعل يومك أسعد من أمسك ، وصلاح الناس عندك بصلاح نفسك ،
ومل الى اجتذاب القلوب بالاستعطاف ، والى استمالة النفوس بالانصاف
تجدهم كنوز آفي شذائذك ، وحرز آفي نوائبك . وقال بعض الحكماء : من
زرع خيرا حصد أجراً ، ومن اصطنع حرا استفاد شكرا . وقيل في منشور
الحكم : خير زاد القدرة اعتقاد المنن . قال الشاعر :

حصادك يوما ما زرعت وانما يدان امرؤ يوما بما هو دائن
احذر دعوة المظلوم وتوقها ، ورق لها إن واجهك بها ، ولا تبعثك
العزة على البطش فتزداد يبطشك ظلما وبغزتك بغيا ، وحسبك بمنصوره
عليك . وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن جده رضى الله تعالى عنهم عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اتقوا دعوة المظلوم فانما يسأل الله حقه
وإن الله لا يمنع ذا حق حقه » .

كن للشهوات عزوفا تنفك من اسرها ، فان من قهرته الشهوة كان عبداً
لها ، ومن استعبده الشهوة ذل بها . روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال : « من اشتاق الى الجنة سارع في الخيرات ؛ ومن اشفق من النار هلى عن
الشهوات » . وقيل لبعض حكماء الروم : ما الملك الاعظم . قال : ان يغلب
الانسان شهوته . وقيل له : ما الفرق بينك وبين الملك . قال : الملك عبد
الشهوات ، وانا مولاهما ،

فكن بالزمان خيرا تسلم من عثرته: فان الاغترار به مرد ، و قدم لمعادك
 ليبقى عليك ماادخرته ؛ فلن تجد الا ما قدمت ، وانك لتجازي بما صنعت ،
 واستقل الدنيا تجد في نفسك عزا فترضى اذا سخطت ، وتسرا اذا حزت ،
 ولن يذل إلا طالبها ، ولن يحزن إلا صاحبها . وقد روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال : « انا زعيم لمن اكب على الدنيا بفقر لاغى فيه ، وشغل
 لا انقطاع له » . وقد قال علي بن ابي طالب رضى الله عنه : احذروا الدنيا فانها
 غدارة مكاره ختارة خسارة تستكح في كل يوم بعلا ، وتستقبل في كل ليلة
 اهلا ، وتفرق في كل يوم شملا . وقال بعض الحكماء : ليكن طالبك للدنيا اضطرارا ،
 وفكرك فيها اعتبارا ، وسعيك لمعادك ابتدارا . وقال عبد الحميد : طالب
 الدنيا عليل ، ليس يروى له غليل . وقال الشاعر :

فلا جزع ان راب دهر بصرفه وبدل حالا والخطوب كذلك
 فما الديش الا مدة سوف تنقضى وما المال الا هالك وابن هالك

اجعل صلاح عملك ذخرا لك عند ربك ، وجمل سيرتك اثرا مشكورا
 في الناس بعدك لتقتدي بك الاخيار ، ويزدجربك الاثرار ، تكن بالثواب
 حقيقا ؛ وبالحمد جديرا . فقد قيل : الاغترار بالاعمار ، من شيم الاغمار ، فان ببق
 بعدك الا ذكرك في الدنيا ، وثوابك في الآخرة ، فاطفر بهما ، واغتم ببقية
 عمرك لهما ، تكن سعيدا فيهما ، فان الدنيا كاحلام نائم يستحليها في غفوته
 ويلفظها بعد يقظته . وقد قيل في الصحف الاولى : احرص على الاسم الصالح
 فانه لا يصحبك غيره . وقال الجاحظ : وليت خزائنه كتب الرشيد وتصفحت
 كتبه فلم اجد كلمة الا وجدت لها نقيضة ، إلا كلمات جاءت عن فيلسوف العرب
 علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه : قيمة كل امرئ ما يحسن . ومن جهل
 شيئا عاداه ، وان هلك امرؤ عرف قدره ، وكلما يتصور في الاوهام قاله
 بخلافه ، وبقية عمر الرجل لا ثمن لها ولا قيمة ، لأنه يدرك بها ما فاته ، ويحیی
 فيها ما اماته

فاغتنم أيها الوزير بقية أيامك ، باجل افعالك ؛ واستدرك فيها ماتقدم من سوء آثارك ، وكفر بها ما اسلفت من فجورك واغترارك ؛ نفحاتهم الامور تعني ما سبق حتى تناساه النفوس ؛ وتتغاضى عنه العيون ، لأنها توكل بالأدنى وان جل ما يمضي ، واذا مدتلك الاقدار بالتوفيق ، وغالبك العقل بالتلافي ، عدلت واعتدلت . ففرت في آخرتك ، وسعدت في آجلتك . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما استودع الله احدا عقلا إلا استنقذه به يوما . فاذا عقلك عقلك عن الباطل فانت عاقل » .

وسأختم تحذيرك وانذارك ؛ وأتبع تبصيرك وافكارك ، بما انذر به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو اعظم نذير ؛ وابلغ توبيخ وتحذير . روى عبدالله بن عبيد عن عمير الليثي عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « ان من أشراط الساعة اذا رأيتم الناس اماتوا الصلاة واضاعوا الامانة ؛ واحلوا الربا ؛ واستخفوا بالدماء ؛ وباعوا الدين بالدنيا وشربت الخمر ؛ وعطلت الحدود ؛ واتخذوا القرآن مزامير ، واتخذت الأمانة مغنا ؛ والزكاة مغرما ، وكان الحلم ضعفا ، والولد غيظا ، وغاض الكرام غيضا ، وفاض اللئام فيضا ؛ وكان الأمراء فجرة ، والوزراء كذبة والأمراء خونة ، والقراء فسقة ؛ وكان زعيم القوم ارضهم ، وتشبه الرجال بالنساء ، والنساء بالرجال ، وكذب الصادق ؛ وصدق الكاذب ، ولعن آخر هذه الأمة اولها . فليتوقعوا نزول البلاء بهم

وقد أوجزت لك أيها الوزير ما ان كان عملك به محيطا ذكرك ، وإن كنت غافلا عنه أنذرك ، وإن يمدك بتوفيقه ، ويعينك على طاعته بجموده آمين . تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم